العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"تأثير صفقة القرن على السياسات المالية والاقتصادية في لبنان في ظل جائحة كورونا وأحداث تفجير مرفأ بيروت"

إعداد الباحثة:

د.حوراء سبيتي

أستاذة محاضرة في الجامعة الاسلامية في لبنان

2020/2019

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ملخص الدراسة:

إن الحديث عن صفقة القرن بات الحديث الاكثر تردداً في المجالس الاممية و الاقليمية و الوطنية لما لهذة الصفقة من تاثير على الاوضاع السياسية و الاقتصادية و المالية لكل الدول التي ترتبط بتلك الصفقة بطريقة مباشرة او غير مباشرة وفقاً للبرنامج الاميركي القائم بتنفيذها.و ذظرا لاعتبار لبنان من بين الدول المشمولة بتنفيذ هذه الصفقة بما يتماشى مع مصلحة الكيان الصهيوني نظراً للصراع التاريخي اللبناني– الاسرائيلي بالاخص حول القضية الفلسطينية و الصراع الحديث حول ترسيم الحدود البحرية نظراً للثروة الغازية و النفطية الموجودة في المياه الاقليمية اللبنانية لذلك كان لابد من العمل على تبيان تأثير هذه الصفقة على الاوضاع المالية و الاقتصادية في لبنان في ظل أزمة كورونا الراهنة و أحداث تفجير مرفأ بيروت.

مصطلحات الدراسة:

1– صفقة القرن: صفقة القرن أو خطة ترامب للسلام هو اقتراح، أو خطة سلام تهدف إلى حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، أعدها رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب. وتشمل الخطة إنشاء صندوق استثمار عالمي لدعم اقتصادات الفلسطينيين والدول العربية المجاورة.

1- **Deal of the Century:** The Deal of the Century or Trump's peace plan is a proposal, or peace plan, aimed at resolving the Israeli-Palestinian conflict, prepared by the President of the United States, Donald Trump. The plan includes establishing a global investment fund to support the economies of the Palestinians and neighboring Arab countries

2– السياسة المالية: هي سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكوميّة التي تمّ وضعها لمواجهة التقلّبات الاقتصاديّة؛ وذلك من أجل تخفيض نسب البطالة ومعدّلات التضّخم أو القضاء عليها، بالإضافة إلى تحقيق نموّ اقتصاديّ مُستدام.

2- Fiscal policy: It is a policy that links government spending and revenues that have been designed to face economic fluctuations. This is in order to reduce or eliminate unemployment rates and inflation rates, in addition to achieving sustainable economic growth.

3– السياسة الاقتصادية: هي التدخل المباشر من جانب السلطات العامة في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي مثل: الإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات ،الواردات و الصرف الأجنبي.

3- Economic policy: It is the direct intervention of the public authorities in the movement or course of the economic system through direct control of the basic economic variables in the national economy such as: production, investment, wages, prices, employment and employment, exports, imports and foreign exchange.

4-السياسة النقدية: هي الأساليب التي يتّخذها البنك المركزي للدولة، لتحسين الاقتصاد والحد من التغيُّرات الدورية له، بحيث تُحدّد هذه السياسة حجم المعروضات النقدية الذي يؤثّر مُباشرةً على أسعار الفائدة، فيتم تعديلها، وشراء، أو بيع السندات الحكومية، وتغبير الاحتياطي للبنوك.

4- **Monetary policy:** are the methods taken by the central bank of the state, to improve the economy and limit its periodic changes, so that this policy determines the size of monetary supplies that directly affect interest rates, so they are adjusted, buying or selling government bonds, and changing the reserves of banks.

مقدمة:

إن أول منظّر لقيام سلام عربي–إسرائيلي من بوابة الاقتصاد هو شيمون بيريز في كتابه "الشرق الاوسط الجديد"، وذلك من خلال إنشاء مشاريع واستثمارات مشتركة تحقق الازدهار والرفاهية لشعوب المنطقة كافة، ويكون اليهود جزءاً من منظومة الشرق الأوسط. ومع الإدارة الأميركية الجديدة وعقلية ترامب المهووسة بالمال والصفقات، تسعى الأخيرة إلى تسوية القضية الفلسطينية تحت ما يُسمى بـ "صفقة القرن". وما مؤتمر البحرين "السلام من أجل الازدهار" إلا الممر الأول في هذا المسار. وقد بدأت الإدارة الأميركية فعلياً بسياسة الخنق الاقتصادي وبالضغط على الفلسطينيين وتجويعهم للاستسلام والقبول بهذه الصفقة، حيث قامت بتخفيض مساعداتها للفلسطينيين من 359.3 مليون دولار (سنة 2017) إلى 65 مليون دولار سنة 2018 قبل التوقف عن تقديمها، ووقف مساعداتها لمشروعات الوكالة (الأونروا) والتي تصل إلى 30% من مجموع مشروعات الوكالة في المنطقة. وتم أيضاً إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في أيلول 2019.كما تمّت إعادة النظر في المساعدات الأميركية للسلطة الفلسطينية في ضوء سلسلة من التشريعات التي أصدرها الكونغرس الأميركي ومصادقة الرئيس ترامب عليها، وتشمل إعادة توجيه بعض المساعدات التي كانت تقدّم للسلطة الفلسطينية، إلى جهات أخرى[1].

لذلك إن تأثير صفقة القرن على المنطقة العربية بأكملها تبدأ من بوابة فلسطين حيث المؤامرة موجهة من خلالها الى كل دول المنطقة التي تسعى لطريق العودة وعدم الاستسلام للتوطين الذي يخدم بالدرجة الأولى إسرائيل الشريك الأول للإدارة الأميركية في صفقة القرن و في مقدمة هذه الدول لبنان الذي يسجل تاريخا لا تزيله صفقات فيما خص القضية الفلسطينية بالأخص إبان تأسيس حركة المحرومين و أفواج المقاومة اللبنانية أمل على يد الامام السيد موسى الصدر من أجل رفع الحرمان و حماية الشعوب المضطهدة بالأخص الدفاع عن القضية الفلسطينية والعمل بكل وسائل المقاومة المشروعة للمطالبة الدائمة بحق العودة حيث كان لبنان الدولة الأولى المستهدفة في السياسة الخارجية لجعله وطناً للاجئين الفلسطنيين وعليه نستحضر دائما و أبدا المقاومة اللبنانية بأفواجها المقدامة و الوطنية منعاً للاستيطان الفلسطيني لانهم كانوا يمثلون طلائع الرفض ضد التوطين.

لذلك تعدّدت المساعي منذ إنشاء الكيان الإسرائيلي لتحقيق السلام ولتصفية القضية الفلسطينية، تارة عبر التسويات السياسية وتوقيع اتفاقيات سلام، وطوراً عبر الحروب العسكرية لإرغام الفلسطينيين والعرب على القبول بالتسوية. ولكن جميع هذه المساعي باءت بالفشل.

[1] أيمن عمر، **صفقة القرن وأبعادها الاقتصادية**، جريدة النهار، 5 تموز 2019، العدد 993528.

أولاً مشكلة الدراسة: بناء على ما تقدم حول تأثير الصفقة على الدول العربية و لبنان خصوصاً لما له من خصوصية بموضوع تنفيذ تلك الخطة لا بد من التساؤل عن مدى نجاح الصفقة في ظل الازمات المتعددة و الضغوط الاقليمية و الدولية

فهل تنجح خطط الازدهار والاقتصاد للسلام في تحقيق مبتغاها؟

ثانياً أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال تبيان مدى تأثير صفقة القرن على الاوضاع الاقتصادية و المالية في لبنان في ظل ترنح الاوضاع الراهنة بأزمات متعددة اقتصادية و اجتماعية و سياسية و امنية تتجسد بأزمة التضخم من جراء انهيار الليرة اللبنانية مقابل الدولار بالاضافة الى جائحة كورونا و تفجير مرفأ بيروت و تبرز الاهمية ايضاً من خلال اعتبار الدراسة حديثة المتناول بموضوعها الراهن و قيد التنفيذ.

ثالثاً فرضيات الدراسة: من اجل إثبات أهمية الدراسة و الاجابة على تساؤلاتها لا بد من طرح الفرضيات التالية:

H0: هناك علاقة ذات دلالة احصلئية بين صفقة القرن في ظل أزمة كورونا و تفجير مرفأ بيروت على السياسات المالية و الاقتصادية في لبنان.

H1: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصلئية بين صفقة القرن في ظل أزمة كورونا و تفجير مرفأ بيروت على السياسات المالية و الاقتصادية في لبنان.

رابعاً أهداف و حدود الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تبيان العلاقة بطريقة عملية و متسلسلة وفقاً للاحداث الجارية بين صفقة القرن و الاوضاع الاقتصادية في لبنان تحت تأثير فيروس كورونا و أحداث تفجير مرفأ بيروت لذلك إن الدراسة تعتمد على الحدود الزمنية المتعلقة بتنفيذ الصفقة فيها و الحدود المكانية التي تكون تحت تأثير تنفيذ الصفقة أي جميع الدول التي ألقت الصفقة بظلالها عليها.

خامساً منهجية الدراسة: من اجل الوصول الى اهداف الدراسة المذكورة اعلاه لا بد من اتباع المنهج الوصفي الاستنباطي حيث يتم وصف الواقع لصفقة القرن و تأثيرها على الواقع اللبناني تحت ظل جائحة كورونا و تفجير مرفأ بيروت و من ثم استنباط النتائج من المعطيات حول إمكانية تنفيذ الصفقة أو عدمها في ظل الظروف الراهنة للوصول الى تثبيت احد الفرضيات المطروحة سابقا و عليه سيتم تقسيم الدراسة الى5مباحث بعدة مطالب ومقاصد كما يلي:

المبحث الاول: الابعاد الاقتصادية لصفقة القرن.

المبحث الثاني: موقف لبنان من صفقة القرن و علاقة بعض الدول بها.

المبحث الثالث: تأثير صفقة القرن على الاستحقاق الأميركي الإسرائيلي في ظل ازمة كورونا

المبحث الرابع: تأثير صفقة القرن على الأوضاع المالية والاقتصادية في لبنان في ظل ازمة كورونا

المبحث الخامس: مرفأ بيروت و علاقته بتنفيذ صقة القرن

من هنا لا بد من الانطلاق لمعرفة الاحداث الحاصلة في المنطقة فيما خص صفقة القرن وتحليل تأثيرها على الاقتصاد اللبناني.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المبحث الأول: الابعاد الاقتصادية لصفقة القرن:

المطلب الأول: المال مقابل السلام عوضا عن الأرض مقابل السلام

تستغلّ الإدارة الأميركية الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين ولبعض البلدان المجاورة مثل الأردن ومصر ولبنان لتمرير صفقة القرن.[2] وتركّز الخطة على المحفّزات الاقتصادية عبر تقديم رشوة للتجّار الفلسطينيين بتحسين الأوضاع الاقتصادية في الضفة وغزّة، ورشوة للدول المُضيفة للاجئين الفلسطينيين لتوطينهم والتخلّص نهائياً من حقّهم بالعودة. وقد أعلن البيت الأبيض رسمياً ملامح الخطة الاقتصادية في صفقة القرن. إذ تسهم الدول المانحة والمستثمرون بنحو 50 مليار دولار من بينها 28 ملياراً تذهب للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة و9 مليارات لمصر و7.5 للأردن و6 مليارات للبنان. يأتي 15 مليار دولار من المنح و25 ملياراً من قروض مدعومة، والباقي من رأس المال الخاص. ونلاحظ أن حوالي نصف التمويل هو عبارة عن ديون بفوائد متراكمة لتكرار النموذج اللبناني وإخضاع الفلسطينيين مستقبلاً من خلال هذه الديون. وكذلك إشراك المال الخاص لفتح المجال أمام الشركات الأميركية والإسرائيلية للتغلغل في الاقتصاد الفلسطيني والتحكم به، وما يستتبع ذلك من تحكم سياسي. سيجري تمويل 179 مشروعاً للتنمية الاقتصادية من بينها 147 مشروعاً في الضفة الغربية وغزة و15 في الأردن و12 في مصر و5 في لبنان. على أن يمتدّ تنفيذها على عشرة أعوام، بحسب البيت الأبيض. وتستهدف إيجاد مليون فرصة عمل للفلسطينيين، ومضاعفة إجمالي ناتجهم المحلي، وإلى خفض معدل الفقر الفلسطيني بنسبة 50%. إذاً، تقوم هذه الصفقة على بيع القضية الفلسطينية بالمال وكأنها سلعة تباع وتُشترى. لذلك يعرض ترامب أن يغرق الفلسطينيين بالمال في الصفقة إذا توقفوا فقط عن المطالبة بإقامة دولة مستقلة ووضع حدّ للاستيطان.

المطلب الثاني: تبدّل في جغرافية دول الصفقة

إن أخطر ما في صفقة القرن هو الاعتراف والتكريس الرسمي العربي لما يُسمى دولة "إسرائيل"، وقضم نسبة كبيرة من مصر، وتحويل دولة الأردن إلى حكم ذاتي منزوع الصلاحيات، وإنشاء دولة جديدة إسمها فلسطين الجديدة. حيث تضم الأخيرة غزة والضفة الغربية وظهيراً شاسعاً من الأراضي المقتطعة من شمال سيناء يصل إلى 720 كيلومتراً مربعاً، ويبدأ من الحدود المصرية مع غزة حتى حدود مدينة العريش. وهذه الأراضي عبارة عن مستطيل، ضلعه الأول ٢٤ كيلومتراً، ويمتد بطول ساحل البحر المتوسط من مدينة رفح غرباً وحتى حدود مدينة العريش، أما الضلع الثاني فيصل طوله إلى 30 كيلومتراً من غرب كرم أبوسالم ويمتد جنوباً بموازاة الحدود المصرية الإسرائيلية.

المطلب الثالث: تحويل المنطقة العربية الى سوق استهلاكية للصناعة الاسرائيلية

إنّ من أهم الأبعاد الاقتصادية لصفقة القرن هو تحويل المنطقة العربية إلى سوق استهلاكية ضخمة للمنتجات الإسرائيلية، وإنشاء محطات وفتح منافذ وطرق ضخمة جداً للمنتجات الأميركية والإسرائيلية عبر البوابة العربية إلى كل من أفريقيا وأوروبا، عبر مجموعة مشاريع واستثمارات في البنى التحتية، وإنشاء مطارات وتطوير مرافئ بحرية، وكل ذلك في مواجهة مشروع طريق الحرير الصيني. ستخصَّص عشرات الملايين من الدولارات لعدة مشروعات تهدف لتحقيق اتصالات أوثق بين قطاع غزة وسيناء في مصر من خلال الخدمات والبنية التحتية والتجارة. هذه المشاريع تشمل بناء ممر يربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة بتكلفة تُقدر بنحو خمسة مليارات

[2] المصدر نفسه.

دولار. سيجري تحديث خطوط الكهرباء بين مصر وغزة وإصلاحها لزيادة إمدادات الكهرباء. كما تقترح الخطة بحث سبل استغلال أفضل للمناطق الصناعية القائمة في مصر لتعزيز التجارة بين مصر وغزة والضفة الغربية والكيان الإسرائيلي، ولكنها لم تحدد هذه المناطق.

المقترحات الإضافية لمصر تشمل دعم توسعة موانئ وحوافز تجارية لمركز التجارة المصري قرب قناة السويس، فضلاً عن تطوير المنشآت السياحية في سيناء القريبة من البحر الأحمر. وسيتم شق نفق يربط بين مصر والأردن. ويبلغ طول هذا النفق حوالي 10 كلم، ويقطع الطريق من الشرق إلى الغرب (على بعد ٥ كلم من إيلات)، ويخضع للسيادة المصرية الكاملة، والحركة من مصر إلى الأردن، وبعد ذلك شرقاً وجنوباً إلى السعودية والعراق. ومن المتوقع مد خط سكك حديدية، وطريق سريع، وأنبوب نفط، وتسير هذه الخطوط داخل الأراضي المصرية بمحاذاة الحدود مع الكيان الإسرائيلي. وتعبر خطوط ثلاثة النفق إلى الأردن، ثم تتشعب باتجاه الشمال الشرقي لتغذّي كلاً من الأردن والعراق، وإلى الجنوب باتجاه السعودية ودول الخليج. وقد تبنّى مبعوثا السلام كوتشير وغرين بلات في صفقة القرن خطة "كاتس" للسكك الحديدية التي تستند على الأردن، حيث يبدأ خط هذه السكك من مدينة حيفا لتمر عبر جسر الشيخ حسين، ومن هناك إلى مدينة إربد شمالاً، ومن ثم إلى الدول الخليجية بعد اتصال خطط السكك من شمال الأردن حتى جنوبه. وبحسب وثيقة إسرائيلية تحت عنوان "ميناء العريش –حل لغزة"، تدعو إلى منح الفلسطينيين ميناء العريش بالتنازل أو التأجير. وذكرت الوثيقة أن ميناء العريش شهد أعمال تطوير واسعة خلال العامين الأخيرين لتحويله إلى ميناء مياه عميقة يشبه ميناء أسدود الإسرائيلي. وتقدّر الوثيقة الإسرائيلية اكتمال أعمال التطوير في العريش خلال 3 سنوات بتكلفة تقدر بملياري دولار في البحر والبنية التحتية المحيطة بالميناء. ومن ثم فإن هذا الميناء إذا ما تمّ تطويره سيصبح منافساً حقيقياً لميناء غوادر الباكستاني والذي هو ركيزة أساسية في طريق الحرير. وقالت الوثيقة إن ميناء العريش سينافس ميناء أسدود الإسرائيلي، وسوف يكون قادراً على تلبية احتياجات غزة وشمال سيناء. واقترحت الوثيقة أن يتم ضم مطار العريش إلى الصفقة التي تمنحها مصر للفلسطينيين في غزة، لا سيما أن المطار يبعد مسافة 10 كيلومترات فقط عن الميناء.

التحّول من السوق العربية المشتركة إلى السوق الشرق أوسطية المشتركة: المطلب الرابع

لم تفلح الدعوات منذ عقود والتي تنادي بإنشاء سوق عربية مشتركة تجعل الاقتصاديات العربية في مصاف دول العالم وفي مواجهة التكتلات الكبرى. ويبدو أن المخطط الحالي يهدف إلى إنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة يكون الكيان الإسرائيلي هو المحور فيه. ومع تفوق اقتصادي وعلمي هائل لهذا الكيان على الدول العربية مجتمعة يكون هو المصدر الإنتاجي، بينما الدول العربية وكعادتها تكون هي المستهلك والمتلقي. فتل أبيب صُنفت كثاني أفضل مدينة للأعمال التجارية الناشئة، بعد وادي السليكون، ويتم إنشاء 200 شركة ناشئة سنوياً، وأكثر من 2500 شركة ناشئة تعمل في جميع "إسرائيل". وتم إنشاء وكالة للفضاء إسرائيلية ISA في العام 1983 وهي تُعنى بتحديث البرنامج الإسرائيلي الفضائي بالأبحاث العلمية والتجارية، والمبلغ الذي يتم إنفاقه على البحث والتطوير R&D بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي هو من بين أعلى المعدلات في العالم. وإن حجم الاقتصاد الإسرائيلي 350.85 مليار دولار يعادل تقريباً مجموع الإنتاج العربي في مصر والأردن ولبنان مجتمعة.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المبحث الثاني: موقف لبنان من صفقة القرن وعلاقة بعض الدول بها:

المطلب الأول: الموقف اللبناني الرسمي في ظل الازمة المالية –الاقتصادية:

بعد الإعلان الأميركي عن تفاصيل «صفقة القرن»، جاء الرد الرسمي اللبناني موحّداً ورافضاً لها. بينما لا تزال البلاد غارقة في أسوأ أزمة اقتصادية ـ مالية ـ نقدية، في ظل الخشية من ربط المساعدات الدولية وإنقاذ لبنان بشرط القبول بالصفقة.

لم يتأخّر لبنان الرسمي في تحديد موقفه من «صفقة القرن»، وهو الذي لا تنقُصه أزمة فوق أزماته المُتعدّدة سياسياً ومالياً ونقدياً واقتصادياً واجتماعياً، وخاصةً أن الإعلان رسمياً عن هذه الصفقة أكّد بأن لبنان واحد مِن البلدان المُستهدفة، وفي قلب هذا الحدث، ليس بسبب الموقف المبدئي من القضية الفلسطينية وحسب، بل نظراً أيضاً إلى ما يحمله هذا المشروع من مخاطر على الواقع اللبناني، إضافة الى العامل الفلسطيني المتمثّل باللاجئين. صحيح أن ما تضمّنه الإعلان ـ وخاصة في الشقّ اللبناني ـ لم يكُن مفاجئاً، غيرَ أنه لا بدّ وأن يفرض على لبنان إعادة ترتيب الأولويات، إذ ليسَ مُصادفة تزامنه مع معاناة الاقتصاد، والعجز الكبير في الميزانية وتراجع تدفق الأموال من الخارج، والعقوبات الأميركية، والأزمة النقدية التي ظهرت على شكل تغيّر في سعر الصرف بعد 21 عاماً على ثباته، وانعكاسه على كلفة المعيشة، وغيرها من الإشكالات التي يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية تريد القول إن حلّها صار مرهوناً بالضوء الأخضر اللبناني لمتطلبات الصفقة، مقابل ستّة مليارات دولار ومشاريع استثمار وفق ما كشفته الخطّة، ما يطرح مخاوف من ضغوط إضافية يتعرّض لها لبنان للقبول. [3]

سارعت الرئاسات الثلاث الى إطلاق بيانات تعبّر عن الموقف الرسمي الرافض للصفقة، إذ اتصل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بنظيره الفلسطيني محمود عباس، معرباً عن «تضامن لبنان رئيساً وشعباً مع الفلسطينيين في مواجهة التطورات التي نشأت عما بات يعرف بصفقة القرن». وأكد عون أن «لبنان متمسك بالمبادرة العربية للسلام التي أقرت في قمة بيروت عام 2002، وخصوصاً لجهة حق عودة الفلسطينيين إلى أرضهم وقيام دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس». من جهته، اعتبر رئيس مجلس النواب نبيه برّي، الذي تلقّى اتصالاً من رئيس مجلس الشورى الإيراني الدكتور علي لاريجاني، تناولا فيه الموقف من صفقة القرن والمؤامرة على فلسطين، أن «صفقة القرن تجهض آخر ما تبقى من الحلم الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وهي رشوة لبيع الحقوق والسيادة والكرامة والأرض العربية الفلسطينية بمال عربي». وأكد في بيان صادِر عن مكتبه الإعلامي أن «لبنان واللبنانيين لن يكونوا شهود زور في حفلة الإعدام الجديدة للشعب الفلسطيني ولحقوقه المشروعة، وفي مقدمها حق العودة، ولن يقبل تحت أي ظرف أن يكون شريكاً ببيع أو مقايضة أي من هذه الحقوق بثلاثين من الفضة». بينما اكتفى رئيس الحكومة حسّان دياب بتغريده له على «تويتر» كاتباً: "ستبقى القدس هي البوصلة وستبقى فلسطين هي القضية".

المطلب الثاني: دور الدول المجاورة وارتباطها بتنفيذ صفقة القرن:

إن جميع خضّات وأزمات الشرق الأوسط الراهنة و الماضية القريبة ترتبط بشكل مباشر ب" صفقة القرن ."ما علاقة تلك الصفقة بالملف النووي الايراني، والأزمة السورية، وعدم الاستقرار العراقي، والغليان الخليجي، والتدهور الاقتصادي اللبناني، والاشتباك الفلسطيني–الفلسطيني، وحراك غزة، والضغوط الأميركية على تركيا؟ هل كلّها مربوطة بقرار الصفقة المذكورة؟ نعم، ولا تكتفي عند هذا الحدّ، بل تتجاوزه إلى مسائل محاولة ترتيب أمر الحدود اللبنانية الجنوبية، لبت أمر حقول الغاز والنفط وفق الرؤى الأميركية، وإثارة موضوع الحدود اللبنانية الشمالية لإشعال الخلاف بين بيروت ودمشق، وحسم ملف توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وسحق قرار حق العودة نهائياً. كلّه بإشارات صنّاع "تلك صفقة ."

[3] **لبنان يرفض صفقة القرن**، جريدة الاخبار، عبر الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com ، العدد283389.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

كانت تعتقد واشنطن أن العقدة الأسهل في مسار الصفقة هي عقدة تركيا، ليتبيّن أن أنقره رفعت سقف خطابها، مستندة إلى توجه إسلامي فيما يتعلّق بالقدس، لرفض الموافقة على الصفقة. عندها زادت الضغوط على الأتراك اقتصاديا وسياسياً. لكن موافقة أنقرة بسهولة على تلك الصفقة قد تطيح بحكم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي ينطلق من خلفية إسلامية تحظّر بيع القدس أو سلخها إلى نصفين[4].

أمّا الدول الخليجية فقد اختارتها واشنطن لإعلان انطلاق الصفقة، بوجه تجاري تحت عنوان "السلام من أجل الازدهار"، وتبرّعت المنامة كي تكون المكان للإنطلاقة. مما يوحي بأنّ الدول الخليجيّة وافقت إذا بمرونتها السياسية وتطبيعها العلني والمباشر مع إسرائيل وأميركا على المشروع. ما هو المطلوب من إيران؟ ما تطالب به واشنطن هو عدم عرقلة طهران لتلك الصفقة، ووقف دعمها حركات المقاومة الفلسطينيّة واللبنانيّة بالسلاح والأموال والمعنويّات، والطلب من حلفائها عدم المشاكسة. ولذلك جاءت الضغوط الهائلة على الإيرانيين ابتداء من الإطاحة بالاتفاق النووي، مروراً بالعقوبات الاقتصادية والمالية، وصولاً إلى التهديد الأميركي بشن حرب عسكريّة على الجمهوريّة الإسلاميّة. لم ترضخ طهران، لا بل أعلنت استعداداتها لمسارين: التفاوض من جهة، والمواجهة المفتوحة من جهة ثانية. لكن الرئيس الأميركي دونالد ترامب لا يريد الحرب، بل يعتقد أن إيران ستسلك طريق التفاوض، تحت طائلة "سقوط نظامها الإسلامي من الداخل بعد تزايد تداعيات الأزمة الاقتصادية داخل الجمهوريّة". ولا يستبعد المطّلعون أن تكون الإدارة الأميركيّة تسعى لإشعال احتجاجات شعبيّة إيرانيّة بعد نفاذ كل المحاولات أمامها.

أمّا المطلوب من العراق فهو عدم ترك الساحة مفتوحة للإيرانيين، أو استخدام الأراضي العراقية مساحة لتصفية الحسابات بين "محور المقاومة" وكل من واشنطن وتل أبيب، خصوصاً في ضوء تقارير صحافية إسرائيلية تحدّثت عن أن غرب العراق سيكون مكاناً لإنطلاق الصواريخ الثقيلة نحو كل مدن ومستوطنات إسرائيل. وهو أمر حذّر منه وزير الخارجية الأميركية مايك بومبيو العراقيين خلال زيارته الأخيرة، لتأتي القذيفة الصاروخية نحو السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء في بغداد تجزم أن حسابات واشنطن لا تتوافق مع حسابات بيدر الحشد الشعبي العراقي[5].

وإذا كانت سوريا تتموضع عملياً ضمن "محور المقاومة"، لكن الأميركيين يراهنون على خطين: الروس في دعمهم لمشروع "صفقة القرن"، والضغوط الإقتصادية والعسكرية على سوريا لإجبار دمشق على الرضوخ. ويرى بعض المنظّرين للغرب أن حصول تسوية إيرانية–أميركية كفيل بضمان مواقف السوريين واللبنانيين والفلسطينيين لعدم إرباك "صفقة القرن."

فما هي علاقة اللبنانيين بالصفقة؟ قد يعتقد البعض أنّ دور لبنان هامشي، ليتبيّن أن اللبنانيين في حال وحّدوا مواقفهم برفض تحمّلهم تبعات الصفقة، يستطيعون إجهاض المشروع أو على الأقل التقليل من نسب نجاحه، إنطلاقاً من أنّ الضرر يصيب لبنان أكثر من غيره، فيدفع اللبنانيون الثمن الأغلى، خصوصاً بشأن نسف حق عودة اللاجئين الفلسطينيين من مخيّمات لبنان إلى أرضهم، مع ما يفرضه من توطين وبعثرة التوازن الطائفي اللبناني الذي يتأرجح على حافة الأزمات المفتوحة.

وإذا كانت إسرائيل تخشى من مقاومة لبنان الفعّالة والمجرّبة في كل المراحل، لكنها مطمئنّة إلى انشغال اللبنانيين بأزماتهم الاقتصادية، وبنظامهم الطائفي، وبصراعهم السياسي المفتوح، والذي يشغلهم عن فعل أي شيء اتجاه ملف التوطين. يكفي أن يلوّح الغرب للبنانيين بتسهيل أمورهم الاقتصادية، لمنع انهيار لبنان. هذا ما يعتقده العاملون على خط الصفقة الدولية.

---

[4] عباس ضاهر، **صفقة القرن تنطلق و لبنان يدفع الثمن الاغلى**، عبر الموقع الالكتروني: www.elnashra.com ، 2019/5/21، العدد 1314399.
[5] المصدر نفسه.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تأتي الخطوات الأميركيّة التي تظهّرها محاولات ديفيد ساترفيلد لرسم الحدود بين اللبنانيين والإسرائيليين، والدغدغة بملفّ الغاز والنفط، من ضمن الرؤى الأميركيّة لتحييد لبنان عن مشاكسة "صفقة القرن"، لكن الأمر لن ينتهي عند الاعتراف بحق لبنان باستثمار حقوله الغازيّة الجنوبيّة، بل يُطرح ملف التوطين للفلسطينيين في لبنان، كشرط إسرائيلي أساسي لإتمام الصفقة التي تروّج لها واشنطن.

وحتى اللحظة لا يوجد سوى محور المقاومة في لبنان يكترث بل يقرأ تلك الصفقة من منظور اقتصادي ومالي وسياسي حيث لا توحي كل التصرفات اللبنانية بأن هناك خلية لإدارة الأزمة المقبلة، لأن اللبنانيين مشغولون بتفاصيل أخرى، ولا توجد مثلاً ضغوطات مسيحيّة عبر الفاتيكان أو غيره، لمنع ضرب التوازن المسيحي–الإسلامي في لبنان، نتيجة التوطين المطروح. لم يعد يكترث الغرب لدور المسيحيين في لبنان، وقد سبق وبرهن عن ذلك في سوريا شمالاً وشرقاً.

بل أكثر من ذلك يستمع لبنان الى وعود اقتصادية من دول أوروبية، ولا سيما بريطانيا وفرنسا، مقابل ما يُحكى عن "طرح توطين مئة ألف فلسطيني" في لبنان، وترحيل اللاجئين الباقين إلى دول أوروبية.

وإذا كانت كل تلك المؤشرات توحي بأن الآتي مؤلم، يبقى وحده الأمل بالمقاومة اللبنانية وبالحس القومي والمسؤولية الوطنية والتعايش المشترك الذي يستطيع أن يُسقط أيّ تقسيم وأي صفقة.

المبحث الثالث: تأثير صفقة القرن على الاستحقاق الأميركي الإسرائيلي في ظل ازمة كورونا

المطلب الأول: مؤشرات تنفيذ صفقة القرن بالتوازي مع الاستحقاقات الرئاسية في اميركا وإسرائيل

إن القراءة الدبلوماسية ل «الاستحقاق الأميركي – الاسرائيلي»، جعل دونالد ترامب يحسم قراره بالإعلان عن «صفقة القرن» بعد عام ونصف عام على الترويج لها. إشارةً إلى أنه اختار التوقيت المناسب لذلك، خصوصاً مع دخول الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، ودخول ثالث انتخابات للكنيست الاسرائيلي عداً عكسياً يُقاس بالأشهر.

وتشير القراءة الديبلوماسية، أنّ ترامب، شأن أسلافه، يريد اليوم الاستثمار السياسي في الشرق الأوسط إلى أقصى حدود ممكنة، لتحقيق هدفين انتخابيين رئيسيين:

1- إظهار بعض «النجاحات» في السياسة الخارجية، بعدما أظهر خلال السنوات الماضية فشلاً في مختلف الملفات ومن خلال إعلانه عن «صفقة القرن»، يستطيع ترامب اليوم أن يفاخر أمام راديكاليي مجموعات الضغط في الولايات المتحدة، عبر الانتقال من صورة «الرئيس . البراغماتي» إلى صورة «الرئيس . الصقر» المستعد للذهاب بعيداً في المواجهة الشرق اوسطية، ابتداءً من اغتيال قاسم سليماني، وصولاً إلى كسر محرّمات التسوية الفلسطينية – الاسرائيلية[6].

2- تجاوز الحصار الداخلي الذي يفرضه الديموقراطيون عليه، وقد بلغ ذروته في دعوى «العزل»، على خلفية «فضيحة أوكرانيا»، بكل التداعيات الانتخابية لهذه الجلبة، التي تجعل الرئيس الاميركي لا يمتلك خياراً إلاّ الهروب إلى الأمام على حساب الطرف الأضعف في السياسة الخارجية، أي الفلسطينيين.

بذلك، تلاقت مصالح ترامب ونتنياهو، خصوصا أنّ الأخير يواجه حصاراً داخلياً مماثلاً، بعد توجيه تهم الفساد إليه من جهة، وعجزه عن تشكيل ائتلاف حكومي يحميه من السجن، ما يجعل الانتخابات الثالثة للكنيست ملاذه الأخير لتكريس الحصانة القضائية، وهو ما يتطلب فوزاً كبيراً، لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال «إنجاز» على مستوى "صفقة القرن".

[6] نبيل هيثم، **لبنان و صفقة القرن**، جريدة الجمهورية،2020/1/29،العدد5118862.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وبإعلان ترامب عن «صفقة القرن»، يستطيع نتنياهو أن يفاخر بأنّه انتزع خطة اميركية تستبعد إقامة دولة فلسطينية، وتعطي الضوء الأخضر لضمّ الكتلة الاستيطانية بما يتماشى مع الإجماع الإسرائيلي، إلى جانب ضمّ الأغوار، وفرض السيادة الإسرائيلية على أجزاء من الضفة الغربية، ونقل السفارة الأميركية إلى مقرّ دائم في القدس.

مع ذلك، لن تمرّ «الصفقة» بهدوء. فحتى داخل الولايات المتحدة ثمة من يرى أن لا مبرر لإعلان «صفقة القرن» الآن. وهو رأي الخبراء والسياسيين الاميركيين، حتى الأكثر انحيازاً لإسرائيل، أمثال دانيال شابيرو الذي شكّك بخطوة ترامب، مع ذلك، فإنّ القراءة الديبلوماسية ترى أنّ حرباً وجودية كتلك التي يخوضها ترامب ونتنياهو ضد معارضيهما، قد تدفعهما إلى السيناريوهات الأكثر تطرفاً، عبر إثارة الأزمات، كشكل من اشكال الهروب إلى الأمام. ومما لا شك فيه أنّ تكتيكاً كهذا، إن اتُبع، سيصوّب خصوصاً على أسهل النقاط الرخوة، التي يمكن من خلالها تحقيق أقصى المكاسب، بأقل الخسائر الممكنة، لا بل في الحالة «الترامبية»، ثمة حاجة إلى أن تجري العملية بـ"صفر خسائر".

هنا، تشير القراءة الى مخاوف من أن يكون لبنان إحدى تلك النقاط الرخوة التي يمكن من خلالها تسويق «صفقة القرن» وفرضها كأمر واقع.

جدير بالتذكير هنا، انّه قبل عام بالتمام، كانت إحدى المراكز البحثية في بيروت تشهد حواراً بين مختصين في الشأن الفلسطيني حول تداعيات «صفقة القرن» على الفلسطينيين وجيرانهم. حينها خلصت النقاشات إلى الآتي:

1- من المنطقي القول إنّ الفلسطينيين هم المتضرّر الرئيسي من «صفقة القرن»، ومن هنا يمكن فهم الموقف الفلسطيني الموحّد الرافض لها رفضاً قاطعاً.
2- الأردن سيقع عليه العبء الأكبر، الذي يقارب الخطر الوجودي، كونه «الوطن البديل» المُحتمل للفلسطينيين.
3- مصر ستكون مضطرة الى تقديم كثير من الأثمان، التي تتجاوز التخلّي عن بعض من أراضيها في سيناء، لتصل إلى احتمال توطين عدد كبير من الفلسطينيين على أرضها.
4- لبنان سيكون مستهدفاً بـ"صفقة القرن» بالتأكيد، لكنّ المفارقة تكمن في أنّ تداعياتها عليه قد تكون أخطر وأقسى مما قد يلحق بدول الجوار المستهدفة بالصفقة، وتحديداً في مسألة فرض توطين الفلسطينيين، على رغم من أنّ المناخ العام في المخيمات الفلسطينية يجعل ساكنيها يختارون الرحيل عن لبنان إذا ما قُدّر لهم ذلك، بالنظر إلى افتقار الفلسطينيين المقيمين في لبنان إلى الحد الأدنى من الحقوق المدنية.

وأما الخطورة الكبرى والحقيقية فلا تكمن فقط في أصل التوطين الذي أجمعت كل القوى اللبنانية على رفضه، بل في طريقة فرضه على لبنان، ووضع هذا البلد الصغير امام احتمالات صعبة، ولعلّ أشدّها خطورة أن يكون تفجير الوضع الداخلي في لبنان، بوابة لإمرار الصفقة الأميركية، خصوصاً أنّ للبنان تجارب كثيرة في هذا الإطار، حين يتعلق الأمر بإمرار الصفقات الإقليمية الكبرى.

ولعلّ أقرب أمثلة على ذلك، ما حصل عام 1975، حين التهى العرب بالحرب الأهلية في لبنان لإمرار اتفاقية سيناء وبعدها كامب ديفيد، وما جرى عام 1982، حين تحوّل الاجتياح الإسرائيلي للبنان الأساس الذي بُني عليه المسار اللاحق الذي قاد إلى أوسلو.

يبقى انّ ما بين 28 كانون الثاني 2019 و2020 تغيّر الكثير في لبنان. دخل البلد بالفعل في نفق المجهول، يترنح بين انفجار اجتماعي وانهيار اقتصادي وفوضى سياسية وأزمة كورونا التي لا بد من أن تكون تداعياتها إيجابية بما خص صفقة القرن بسبب الخسائر الفادحة في الاقتصاد الأميركي والأسهم الأميركية خصوصاً مما أجبر أميركا عبى التريث في القرارات الحاسمة السياسية والاقتصادية.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المطلب الرابع: تأثير أزمة كورونا على تنفيذ صفقة القرن:

المقصد الأول: لعبة السياسة الأميركية الإسرائيلية لخدمة صفقة القرن

في الأيام الأخيرة ، تكثفت جهود الكيان الصهيوني لتنفيذ أجزاء من ما يسمى صفقة القرن من أجل الحاق المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية ومنطقة الغور الأردنية ، فبعد الإعلان عن تشكيل الحكومة الائتلافية مع بيني غانتس ، أعلن نتنياهو في الأول من يوليو / تموز بداية المحادثات مع الحكومة الجديدة لتوسيع الحكم الصهيوني على المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والضم الكامل لمنطقة الغور الأردنية ، حيث اتخذت النوايا الخبيثة للحكومة الائتلافية الجديدة في تل أبيب مع الضوء الأخضر الأمريكي الأخير طابع ونكهة أكثر جدية.

قدم ترامب في عشية ذكرى المحرقة اليهودية "الهولوكوست" ، التي يدعيها الصهاينة في عام 2020 لعدة مرات صفقته الانتخابية مع نتنياهو ، ومن خلال كشف تفاصيل جديدة عن صفقة القرن ، أكد ترامب للمجتمع الدولي بأن الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني متورطان معاً في ضم المستوطنات اليهودية غير القانونية في الضفة الغربية ومنطقة غور الأردن ، ومن ناحية أخرى ، فإن رد الفعل القوي من قبل المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ، والأهم من ذلك ، جميع المجموعات الفلسطينية على صفقة القرن ، دفع الكيان الصهيوني إلى متابعة تنفيذ أجزاء حساسة من صفقة القرن قبل أي اجراء مفاوضات مع الفلسطينيين.

وفي هذا الصدد، تعتمد أحد أوراق نتنياهو الرابحة على توسيع رقعة الأراضي المحتلة، على الرغم من ان نتنياهو متهم بأنه المسؤول عن عدة قضايا فساد مالية ومن ناحية أخرى، فان حياته السياسية في المنافسة مع الائتلاف الأزرق والأبيض تعتمد على أخذ تنازلات وامتيازات من الفلسطينيين وإرضاء الأحزاب المتطرفة في إسرائيل[7].

حيث اتخذ نتنياهو حتى الآن ثلاث خطوات مهمة بغية تحقيق هذا الهدف:

1- بعد أن أعلن ترامب عن التفاصيل الجديدة لصفقة القرن، تم التصويت في الحكومة لإلحاق 30 في المائة من الضفة الغربية، على الرغم من تأجيلها بسبب عدم التشاور مع المدعي العام وغموض مستقبل الحكومة في ذلك الوقت، حيث ان نتنياهو قام بإظهار نفسه على أنه الشخص الوحيد الذي يمكنه رسم الحدود الشرقية للكيان الصهيوني بين النخبة والرأي العام، ومن ناحية أخرى، جاءت ردة فعل بعض الاشخاص مثل السفير الأمريكي لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، بشكل إيجابي على مثل هذا الإجراء.
2- شكل نتنياهو لجنة مشتركة بين الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل في أوائل أبريل لرسم "الحدود الجديدة" للضفة الغربية.
3- اقناع بيني غانتس للموافقة على الحاق المستوطنات ووادي نهر الأردن على الرغم من وجود معارضة كبيرة لاتفاق غانتس معه، وكان ينبغي على نتنياهو أن يؤكد لصهر ترامب والعقل المدبر ومصمم صفقة القرن "جاريد كوشنر" انه يقوم بتشكيل حكومة مستقرة قادرة على تنفيذ صفقة القرن، لأنه وبعد انحلال البرلمان ثلاث مرات متتالية، كانت هناك شكوك جدية في البيت الأبيض حول تنفيذ صفقة القرن.

[7] **أزمة كورونا وطمع نتنياهو بجثة صفقة القرن**، عبر الموقع الالكتروني: www.alwaght.com ، اذار 2020، العدد 175998.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المقصد الثاني: استغلال أزمة كورونا العالمية لتعجيل الصفقة

على الرغم من نوايا نتنياهو السابقة في توسيع الحدود الشرقية للكيان الصهيوني، فقد ازدادت المعارضة داخل فلسطين ولبنان والمجتمع الدولي حيث ان 220 عضوًا بارزاً في الأجهزة الأمنية للكيان الصهيوني قاموا بالتحذير حول مخاطر ضم الأراضي الجديدة، كما حذروا من معاهدات السلام مع مصر والأردن، وكرر الاتحاد الأوروبي معارضته لخطوة نتنياهو الجديدة. وقال مفوض السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل إن "موقف الاتحاد الأوروبي من وضع الأراضي المحتلة هو نفسه الذي كان عليه عام 1976، وان الاتحاد الأوروبي لا يعترف بهيمنة الكيان الصهيوني على الضفة الغربية[8].

واجه ترامب ، الذي كان يعلق آمالا كبيرة على النجاح في الانتخابات المقبلة ، فجأة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث ان اجازاته ومكاسبه الاقتصادية المؤقتة التي حققها ذهبت مكب الرياح ، ولهذا السبب ، يحاول الكيان الصهيوني ونتنياهو تنفيذ صفقة القرن ، أو على الأقل تطبيق أجزاء منها لتوسيع رقعة الأراضي المحتلة قبل نهاية رئاسة ترامب ، حيث وصف نتنياهو في رسالة إلى المسيحيين الموالين للكيان الصهيوني في أوروبا صفقة قرن الولايات المتحدة الامريكية بأنها وعد بالاعتراف بسيادة الكيان على مستوطنات الضفة الغربية ، واكد بالقول في هذا السياق "انا واثق من ان هذا الوعد سيتحقق ابتداءً من الان وحتى الشهرين المقبلين."

لذلك تحاول الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في لجنة الحدود وصفقة القرن المشتركة في ظل تفشي فيروس كورونا عالمياً واستغلال انشغال المجتمع العالمي في محاربة الفيروس واحتمال عدم قدرة جامعة الدول العربية على عقد اجتماعات حضورية.

المبحث الرابع: تأثير صفقة القرن على الأوضاع المالية والاقتصادية في لبنان في ظل ازمة كورونا

تكشف النظرة العامة على التاريخ المالي للبنان أنَّه يتأثر بالأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، واليوم يبدو لبنان يعيش على ترنحات أزمة مالية واقتصادية خطيرة، فهل تحدث كارثة مالية بسبب تأثير النزاع الأمريكي الإيراني على الوضع المالي للبنان، أم بسبب السياسات المالية الخاطئة والممارسات الاقتصادية الغير متوازنة أم بسبب توقيت الإعلان عن صفقة القرن؟

فبينما كان ينتظر لبنان 11 مليار دولار من القروض الميسرة، ومنحاً حصل عليها من المانحين الدوليين في مؤتمر باريس خلال شهر أبريل/نيسان 2018، لدعم النمو الاقتصادي الآخذ في التراجع، يلوح في الأفق ظل مواجهة كبرى بين الولايات المتحدة وإيران، يمكن أن يكون لها تأثير هائل على لبنان، حسبما ورد في تقرير لموقع Al–Monitor الأمريكي .بالإضافة الى الصراع الراهن المستجد على ثروات لبنان النفطية من قبل الدول التي تطمع في فرض سيطرتها بل و اخذ حصتها من هذا التقسيم مثل روسيا و تركيا و فرنسا وهذا ما ظهر واضحا بعد أحداث $ أب الأليمة و تفجير مرفأ بيروت و الذي يأخذ دلالات شبه واضحة بل و مؤشر حتمي ليكون الذريعة المنمقة لدخول كل هذه الدول الى المياه الإقليمية اللبنانية بحجة المساعدة ومد يد العون ل لبنان في ظل الازمة المالية الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها لبنان بعد التضييق المفتعل و الحصار الاقتصادي الموجه لضرب النمو الاقتصادي و المالية العامة. ويبقى السؤال لماذا لم تتوافد كل هذه الدول قبل الانفجار الى بيروت لرسم خارطة طريق اقتصادية مريحة لتساعد في نهوض لبنان المالي؟ عليه سيتم الحديث فيما يلي عن تأثير هذه النزاعات الدولية والإقليمية على الوضع المالي والاقتصادي في لبنان.

[8]المصدر نفسه.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المطلب الأول: تأثير النزاع الأمريكي– الإيراني على الوضع المالي للبنان

تصاعدت التوترات بين الولايات المتحدة وإيران على نحوٍ تدريجي منذ العام 2017 بشكل لافت.

إذ انسحبت واشنطن من الاتفاقية النووية عام 2018، وشنَّت حملة ضغط شاملة ضد طهران، التي بدأت في الهجوم. وفي شهر يونيو/حزيران من العام نفسه، بدأت المواجهة في التصاعد حين أسقطت إيران طائرة عسكرية أمريكية بدون طيار، وألغى الرئيس دونالد ترامب ضربةً انتقامية ضد إيران[9] .

وأثَّر هذا التصعيد ضد طهران على لبنان، إذ أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية أسماء بارزة في محور المقاومة على قوائم عقوباتها السوداء، في التاسع من شهر يوليو/تموز 2020، بالإضافة فرض عقوبات اقتصادية عليهم وصولا الى دولة الرئيس نبيه بري وهذا ما يشكل تهديدا مباشرا لأمن الاقتصاد والسياسة اللبنانية كون الرئيس نبيه بري يعتبر محليا وإقليميا ودوليا صمام الأمان ومدير طاولات الحوار وفاتح الأبواب المغلقة للحفاظ على لبنان قائما بوحدته الوطنية ورافضا لكافة الاعتداءات المشبوهة عبر السياسة الخارجية.

وقالت واشنطن إنَّ محور المقاومة يوفر الدعم لمنظمات إرهابية، لذا صنَّفت الولايات المتحدة حزب الله منظمة إرهابية. ويُشير هذا إلى أنَّه من المرجح أن يُصبح لبنان بمثابة نقطة صراع من نوعٍ ما بين البلدين الغريمين، في ظل قوة حزب الله المهيمنة أمنياً والنافذة سياسياً، في مقابل ضعف حلفاء دول الخليج والغرب التقليديين مثل تيار المستقبل.

والسؤال المهم يدور حول كيفية تأثير النزاع الأمريكي الإيراني على الوضع المالي للبنان.

المقصد الأول: الانهيار السابق لليرة اللبنانية مقابل الدولار الاميركي

تعد الليرة اللبنانية أوضح مؤشرٍ على الوضع المالي للبلاد، وخاصةً إبان الظروف الاقتصادية والأمنية المُتقلِّبة.

بدءاً من الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام 1982 وحتى نهاية عام 1987، انخفضت الليرة اللبنانية من 5.49 ليرة مقابل الدولار إلى 455 ليرة مقابل الدولار. واليوم يساوي الدولار الأمريكي الواحد 1,512 ليرة.

وفي عام 1992، انحدر الوضع الاقتصادي وسقطت حكومة رئيس الوزراء عمر كرامي بعد خروج المظاهرات احتجاجاً على الظروف الاقتصادية السيئة، إذ وصلت الليرة اللبنانية إلى 2,825 مقابل الدولار. وبنهاية عام 1992، تحسَّنت الليرة وصولاً إلى 1,800 ليرة مقابل الدولار، وفي عام 1993 عُيِّن رياض سلامة محافظاً للبنك المركزي اللبناني (مصرف لبنان) وتبنَّى سياسات ساعدت على استقرار الليرة.

وحافظت الليرة لمدة 23 سنة على معدل سعر شبه ثابت أمام الدولار. وصولا لتبني اميركا في السنوات السابقة سياسة لقيام شرق أوسط جديد بمحاولات سياسية في المنطقة للتأثير على القوى الوازنة من اجل حماية امن إسرائيل بما يضمن مصالحها الخاصة حيث تم الإعلان حديثا عن صفقة الحرب الباردة للقرن بين اميركا وإسرائيل والمثابرة بالتأثير اقتصاديا وماليا على الدول الرافضة للصفقة وإما الخضوع.

وفي سيناريو الجشع والفساد المستشري والأموال المنهوبة والمحاصصة في المشاريع الاستثمارية غير الإنتاجية في لبنان، وجدت صفقة القرن أحد اهم ادواتها قيد التطبيق في لبنان وهي تضييق المعيشة من خلال التضخم والغلاء الفاحش للمواد الغذائية الأساسية في لبنان بسبب اعتماده على الاستيراد في تأمين احتياجات مواطنيه ولتأمين ذلك كان لا بد من ربط الليرة بالدولار الأميركي أو ما يسمى بالاقتصاد المدولر. لذلك كان الاقتصاد اللبناني عبر السياسات المالية المقيدة مصيدة مؤكدة لإجبار لبنان على الخضوع للمصالح

[9] **لبنان على شفا كارثة مالية**، عبر الموقع الالكتروني: www.beirutobserver.com ، تموز 2019، العدد7932.

الأميركية مقابل تأمين السيولة النقدية بالدولار وللمحافظة على أموال المودعين في ظل الشح بتأمين التحويلات الأجنبية الى لبنان ضمن سياسة خارجية موجهة ومفتعلة للتضييق الاقتصادي والمحاصرة المالية بالأخص وأن الاقتصاد اللبناني يقوم بأكثر من ثلثه على تحويلات المغتربين.

ووسط انتفاء وجود الدولار في السوق اللبنانية وافتقاده وصولاً الى درجة المضاربة به من قبل الصرافين وفي السوق السوداء جعل سعر صرف الليرة اللبنانية يصل الى حدود 10000ل.ل مقابل الدولار الواحد وهذا مؤشِر واضح على ارتباط الازمة المالية بالسياسة الخارجية الأميركية مع الإشارة الى العقوبات المفروضة على بعض المصارف اللبنانية خدمة لصفقة القرن.

المقصد الثاني: مخاطر الدين اللبناني

اكتسب لبنان على مر السنين ديناً عاماً متزايداً ففي شهر أبريل/نيسان 2018، فقد وصل الدين إلى 80 مليار دولار، أو 160% من الناتج المحلي الإجمالي .

وفي شهر فبراير/شباط 2019، أورد مقالٌ نشرته وكالة Reuters أنَّ عجز الحساب الجاري الكبير في البلاد **يغطيه جزئياً احتياطيات البنك المركزي، البالغة 40 مليار دولار، ومعرفة أنَّ لبنان لديه حيازات ذهبية كبيرة نسبياً تُقدَّر بنحو 12 مليار دولار**.ولكن" الوضع المالي حساس بسبب انخفاض التدفقات المالية وسحب بعض الودائع من لبنان، ناهيك عن انخفاض الاحتياطيات الأجنبية بنحو ستة مليارات دولار منذ بداية عام 2019[10].

وفي شهر يناير/كانون الثاني 2020، ذكرت وكالة Bloomberg أنَّه "من المتوقع ارتفاع دين الحكومة اللبنانية إلى حوالي 180% (من الناتج المحلي الإجمالي) بحلول عام 2023، لتكون بذلك في المرتبة الثانية بعد اليابان، وذلك وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

وارتفعت مخاطر الدين اللبناني، التي تقاس بمبادلات مخاطر الائتمان، لتصبح الأعلى في العالم على مدار العام الأخير –باستثناء زامبيا والأرجنتين– وذلك وفقاً للبيانات التي جمعتها."Bloomberg

المقصد الثالث: كيفية تحويل لبنان إلى ساحة للصراع الأمريكي الإيراني

وفي ضوء ما تقدَّم ذكره، كيف يُمكن للمواجهة الإيرانية الأمريكية، والمجابهة الكاملة المحتملة، أن تُؤثِّر على لبنان؟

أنَّ التوتر والصراع المتزايدين بين الدول العربية وإيران، وبين الولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية وإيران من الناحية الأخرى، سوف يُؤثِّر على لبنان نظراً لأنَّ حزب الله ممثَّلٌ في الحكومة اللبنانية ولديه ترسانة عسكرية ويمكن استخدام حزب الله لزيادة الضغط على إيران، في حين تستطيع طهران هي الأخرى أن تستخدم الحزب اللبناني لتخفيف الحصار المفروض عليها.هذا كله له تأثير على الوضع الاقتصادي العام في لبنان بسبب الصراعات السياسية القائمة حيث إن الوضع الاقتصادي في لبنان اليوم أسوأ مما كان عليه الحال عام 2006، من حيث السيولة وعجز ميزان المدفوعات وانخفاض معدل النمو.

وإن الموقف اللبناني الجامع برفض تلك الصفقة سوف يزيد الضغط الأمريكي واشتداد الحصار والوقوع بما هو أسوا ربما من خلال تثبيت الصراع بحرب عسكرية مفتوحة بين لبنان وإسرائيل بدعم أميركي علني لإسرائيل بحجة عدم الرضوخ للسلام والازدهار. وهذا بالطبع سيؤثر اقتصاديا على لبنان من خلال التأثير على تحويلات المغتربين المالية التي تُساعِدُ في دعم الاقتصاد، بالإضافة إلى تقييد الواردات والصادرات وحركة رجال الأعمال اللبنانيين.

[10] المصدر نفسه.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

حيث تبلغ قيمة التحويلات المالية من الخارج ما **بين 7 إلى 8 مليارات دولار سنوياً**" وبفعل تنفيذ الصفقة كل هذه التحويلات أصبحت مقيدة ومشروطة وحتى إن تحققت ستدخل مباشرة الى جيوب المستفيدين من التحويلات وليس الى المصارف التي كانت تستفيد من تلك التحويلات والتي كان تؤثر عالميا ومحليا وإقليميا على تصنيف لبنان بأنه الدولة الأبرز في العالم من ناحية الايداعات بالعملات الأجنبية حيث كانت تصل هذه الايداعات الى 400% من الناتج المحلي القائم.

ومع ذلك، بحسب أراء الخبراء الماليين إنَّ الولايات المتحدة ملتزمةٌ بالحفاظ على النظام المصرفي اللبناني. وإنَّ واشنطن إذا فرضت عقوبات على لبنان، فلن تكون عقوبات شاملة، إذ تُشكِّل البلاد جزءاً مهماً من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط. وإنَّ الروابط الاقتصادية بين إيران ولبنان ضعيفة، إذ لا تتجاوز الواردات من إيران الـ 60 مليون دولار، مع صادراتٍ تُقدَّر بـ 20 مليون دولار سنوياً[11] .

وأنَّ رجال الأعمال اللبنانيين قد أجلوا الكثير من المشروعات الاستثمارية التي خططوا لها في إيران. وكانت هذه المشروعات قد تطورت على خلفية زيارتهم إلى طهران قبل عامين، في أعقاب توقيع الاتفاقية النووية بين الولايات المتحدة وإيران، مما مثَّل أملاً في تعزيز الروابط الاقتصادية بين بيروت وطهران حيث إنَّ الروابط المصرفية غير موجودة على نحو عملي بين الجانبين، فضلاً عن عدم وجود أموال إيرانية في البنوك اللبنانية. وأوضح وزني أيضاً أنَّ لبنان كان ملتزماً بتنفيذ القرارات الأمريكية منذ 15 عاماً، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالعقوبات المفروضة على طهران، وهو الأمر الذي حال دون تطوير الروابط الاقتصادية بين طهران وبيروت.أما بالنسبة للتحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني، فإنَّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفضت بنسبة 45% منذ عام 2010. وكانت واردات السياحة تصل إلى 10 مليارات دولار، واليوم تصل إلى ستة مليارات دولار. وبلغ نمو القطاع المصرفي 3% عام 2019، مقارنة بـ 7% و8% من قبل .وفي عام 2018، بلغ العجز في ميزان المدفوعات 4.8 مليار دولار.

لذلك لبنان يترنح بالفعل تحت الأزمة الاقتصادية، وتتأثر التحويلات المالية للمغتربين وودائعهم هي الأخرى بأسعار النفط ومن شأن أي حرب من أي نوع أن تؤثر سلباً على قطاع السياحة في البلاد الذي يمثل القطاع المرن الجاذب في لبنان وإن أي زيادة في مشتقات النفط سوف يكون لها أثر سلبي على لبنان، إذ تشكل 20% من فاتورة الاستيراد العامة، مقارنةً بـ 24% عام 2014 .وإذا زادت هذه الفاتورة، فسوف يسوء العجز في التجارة وميزان المدفوعات، وسوف ترتفع أسعار الوقود في المحطات. وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة التضخم، وتقليل القوة الشرائية، وجلب المزيد من تحويلات الخزانة لشركة الكهرباء من أجل تعويض هذا التغيير. وسوف يؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة العجز في الميزانية.

وبما أنَّ صفقة القرن جزءٌ من الصراع الأمريكي الإيراني، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى جعلها حقيقةً واقعة، بينما تقاتل إيران استناداً إلى التزامها بالقضية الفلسطينية، ولاعتقادها بأنَّ الولايات المتحدة وإسرائيل تحاولان فرض سلام اقتصادي والتغاضي عن البعد السياسي للصراع. وبما أن لبنان من الدول المستهدفة في هذه الصفقة فإنه سيواجه بعض التداعيات، خاصة التأخيرات في استكشاف واستخراج الغاز من البحر. وربما تسعى إسرائيل أيضاً إلى إنشاء خط سكة حديد يربط تل أبيب بالعالم العربي، وهو ما قد يؤثر سلباً على لبنان، لأنَّه سيعني أنَّ بيروت لن تعود أول مركز (ميناء) عبور إلى الدول العربية وعليه تم الاستنتاج بأن ضرب المرفأ وأحداث 4 أب ما كانت إلا أحد أدوات الجريمة لهذا القرن ضمن مخطط الصفقة المزعومة.

[11] سارة عبد الله، **كيف تؤثر المواجهة الإيرانية الأميركية المحتملة على وضع لبنان المالي،عبر الموقع الالكتروني:** www.al-monitor.com، تموز2019.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المطلب الثاني: تأثير النزاع الروسي– الأميركي على الوضع المالي في لبنان

كما ذكرنا سابقاً، لن يكون لبنان بعيداً من تداعيات صفقة القرن. لا يتعلّق بتمرير الصفقة أم بسقوطها. فهي لن تعبر حتماً. لكن الملفات اللبنانية كلها أصبحت مرتبطة بها. من يرعى الصفقة دولتان كبيرتان، ورثتا الدور البريطاني والفرنسي الذي رسم منطقة الشرق الأوسط وقسّمها إلى مناطق نفوذ خاضعة لها قبل مئة. الدور اليوم للولايات المتحدة الأميركية وروسيا. تحضير الأرضية أمام "صفقة القرن" استغرق سنوات من الدمار والفوضى. كان الدور الروسي فيها يتكامل مع الأميركي، بما تجلّى في سوريا. وتقاسم النفوذ في سوريا سيشمل لبنان. وكانت إشاراته قد انطلقت من تدخل روسيا بقوة في الملف اللبناني، عبر الفوز بمناقصة ترميم خزانات النفط في الشمال واستثمارها، والدور الذي ستلعبه في ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا، في مقابل الدور الأميركي بعملية ترسيم الحدود بين لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

المقصد الأول: كيفية تقاسم النفوذ في لبنان

تحت هذا العنوان، تقدّم روسيا أكثر من مقترح للاستثمار في لبنان، وتعزز نفوذها فيه. منذ الإعلان عن الاستعداد لتسليح الجيش اللبناني والقوى الأمنية، إلى اقتراح العديد من المشاريع، من بينها مبادرة إعادة اللاجئين السوريين، وصولاً إلى حدّ إعداد ورقة تحوي مقترحات لمساعدة لبنان مالياً واقتصادياً. وهي تتعلق بتمدد النفوذ الروسي من سوريا إلى لبنان.[12]

وعلى هذا، ينقسم اللبنانيون إلى فريقين. فريق يفضل الروس ومعهم الإيرانيين، وفريق ينحاز للارتباط بالدور الأميركي.

سيكون لبنان دولة يتجاذبها النفوذان الروسي والأميركي. وأي من المشروعين، لن يكون مستقلاً عن ملفات المنطقة. بمعنى أن لا مساعدات ستأتي من أي من الجهتين، إلا وستكون مرتبطة بتطورات الوضع في المنطقة. الأميركيون يربطون المساعدات للبنان، أو التدخل لإنقاذه من الانهيار، بملف ترسيم الحدود والتنقيب عن النفط وصواريخ حزب الله. والروس يربطونها بتكامل دورهم بين الساحتين اللبنانية والسورية، والتي ترتبط بترسيم الحدود والنفط في المناطق الشمالية. وهذا أو ذاك يؤثر بما أدنى شك على الاقتصاد اللبناني وترنحه والوضع المالي الغارق بالديون تحت هذه السيطرة الدولية.

المقصد الثاني: تثمين الصفقة ب 6 مليارات دولار على قاعدة الإنقاذ المالي السريع للبنان

كان مستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والمشرف الأساسي على صفقة القرن جاريد كوشنير، قد وعد المسؤولين اللبنانيين بمنحهم ستة مليارات دولار كمساعدة، مقابل ترسيم الحدود وضمان أمن اسرائيل. وهذه المليارات هي الدفعة الضرورية والسريعة التي يحتاجها لبنان لتسديد مستحقاته، وتكبح الانهيار السريع. حينها حاول كوشنير مع الرئيس سعد الحريري تمرير ترسيم الحدود، من دون أن يتحقق. فاستمر الضغط الاقتصادي على لبنان. وبالمقابل، تمسك حزب الله بملف ترسيم الحدود الجنوبية، موكلاً إياه للرئيس نبيه بري. وهو يرتبط بسياق المفاوضات الإيرانية الأميركية.[13]

لن يحصل لبنان على أي من المساعدات، قبل الوصول إلى تفاهمات دولية وإقليمية. صحيح أن هناك اهتماماً أوروبياً في مساعدة لبنان وإنقاذه، مع شروط الإصلاحات، إلا أن الدور الأوروبي يبدو ثانوياً وغير مؤثر هنا، في ظل التكامل الروسي الأميركي، والالتقاء على هذه النقطة المركزية، على الرغم من وجود خلافات روسية أميركية على ترسيم وتحديد مناطق النفوذ.

هنا لا بد من الاشارة بأن فرنسا تحاول لعب دور مركزي في لبنان، لكنها تبدو عاجزة، في ظل رغبة إيرانية بمفاوضة الأميركي مباشرة وعدم الاتكال على الوسيط الفرنسي، وطالما أن واشنطن تريد إضعاف التأثير الفرنسي في المنطقة، وطالما أن دول الخليج أيضاً تقف في صف واشنطن وتفضلها على الأوروبيين، ستبقى الحركة الفرنسية في لبنان تستند إلى عامل أساسي هو تأمين كل الحماية لرئيس

[12] منير الربيع، **صراع على تقاسم لبنان في صفقة القرن الروسية الأميركية**، عبر الموقع الالكتروني: www.almodon.com، 2020/2/1.
[13] المصدر نفسه.

الجمهورية ميشال عون وعهده، للحفاظ بموطئ قدم سياسية واقتصادية عبر شركة توتال، ومن خلال حرصها على العلاقة بحزب الله. فيراهن حلف رئيس الجمهورية وحزب الله، على أدوار كل من روسيا، فرنسا وإيران. بينما خصومهم ليس لديهم غير الأميركيين، الذين يبدون مستعدين لمفاوضة إيران في مرحلة لاحقة.

مشكلة لبنان الحالية، ليست اقتصادية فقط، وليست وفق ما هو معلن عنها بأنها أزمة الفساد والهدر أو أزمة مالية بحتة. هي بحقيقتها أزمة سياسية ترتبط بأزمات المنطقة. ولن يكون لبنان قادراً على الخروج منها من دون تفاهم دولي. وبما أن هذا التفاهم يرتبط حصراً بصفقة القرن، ونتاجها التغيير الديمغرافي في سوريا وفلسطين، والتغيير السياسي في العراق.. فلبنان الذي يمثل التنوع لن يستمر كما هو وفق السياسة الدولية، فالضغوط تهدف إلى إسقاط هذا النظام الذي يتناقض كلياً مع تنامي العنصريات في المنطقة والعالم، وتصغير حدود الدول إلى دويلات، طائفية أو عرقية، تتقاسم النفوذ فيها روسيا وأميركا، وبهما يكون أمن إسرائيل مضموناً، مع تحديد واعتراف بدور إيراني وتركي مضبوط، فيما الدور العربي يضمحل بالتبعية والإلحاق. ولذا، يبدو الدور العربي (وتحديداً الخليجي) الغائب أو الضعيف عن لبنان فاضحاً، تماماً كما حدث من قبل في سوريا.

المطلب الثالث: تأثير جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي في لبنان

النشاط الاقتصادي مبني على التواصل بين الناس وبالتالي منع التواصل يعني خفض النشاط الاقتصادي بحسب نسبة منع التواصل. وهنا يُمكن الاستنتاج أن القطاع السياحي والترفيهي سيكون من أكثر القطاعات تضرّرًا نظرًا إلى أن الوجود الجسدي في مكان تقديم الخدمة هو أساسي للاستفادة منها. ويُشكّل القطاع الخدماتي في لبنان 80% من الناتج المحلّي الإجمالي مما يعني أن التداعيات هي شبه تلقائية على الناتج المحلّي الإجمالي.[14]

بدون أزمة الكورونا، الأزمة الاقتصادية المالية النقدية التي يتخبّط فيها لبنان كانت لتُخفّض الناتج المحلّي الإجمالي في لبنان بنسبة تتراوح بين الـ 5 والـ 10%، إلا أن تفشّي فيروس كورونا وما نتج عنه من تراجع النشاط الاقتصادي سيكون له تداعيات كارثية على الناتج المحلّي الإجمالي تُلزمنا إعادة تقييمها. ومن المتوقّع أن يكون هناك ثلاثة سيناريوهات (إحصائية) مبنية على توقّعات بتفشّي الفيروس بحسب الإجراءات التي سيتمّ اتخاذها من قبل السلطات:

أولا – سيناريو تشاؤمي وينصّ على تراجع قطاع الخدمات بنسبة 50% مما يعني تراجع في الناتج المحلّي الإجمالي على المدى القصير بنسبة 40% وعلى المدى البعيد بنسبة 15%! هذه النسبة على المدى البعيد، تأتي من منطلق أن الأزمة الاقتصادية المالية النقدية هي من سيمّنع عودة هذا القطاع إلى ما كان عليه سابقًا.

ثانيًا – سيناريو تفاؤلي وينصّ على تراجع قطاع الخدمات بنسبة 15% مما يعني تراجع في الناتج المحلّي الإجمالي على المدى القصير بنسبة 12% وعلى المدى البعيد 5%!

ثالثًا – سيناريو أكثر احتمالا وينص على تراجع قطاع الخدمات بنسبة 25% مما يعني تراجع في الناتج المحلّي الإجمالي على المدى القصير بنسبة 20% وعلى المدى البعيد بنسبة 8%!

[14] جاسم عجاقة، **كورونا يهدد لبنان بالضرر الاقتصادي و الاجتماعي الأكبر**، عبر الموقع الالكتروني: www.jassemajaka.com ، 2020/5/27.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

و فيما يلي **الجدول رقم 1:التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد اللبناني**

التداعيات الإقتصادية لفيروس كورونا على الإقتصاد اللبناني

سيناريو	نسبة المصابين من المقيمين في لبنان*	نسبة الوفاة (3.9%) من المقيمين	التداعيات على الناتج المحلّي الإجمالي		الإحتمال
			على المدى القصير	على المدى الطويل	
تشاؤمي	2.50%	0.10%	-40%	-15%	20%
الأكثر إحتمالًا	1.00%	0.04%	-20%	-8%	65%
تفاؤلي	0.25%	0.01%	-12%	-5%	15%
المعدّل	**1.19%**	**0.05%**	**-22.80%**	**-8.95%**	

Prof. Jassem AJAKA | Source: Our Calculations **Assumptions are based on the reported Infection rate*

و لكن منذ بداية شهر أب 2020 دخلت جائحة كورونا مرحلة الوباء المنتشر حتى تم تسجيل أعلى مستوى في 20 منه وصل الى 696 حالة و عليه فإن المؤشرات الاقتصادية كلها سلبية و بالتالي فإن التداعيات على الناتج المحلي الاجمالي ستصبح أكثر سلبية على المدى القصير. و فيما يلي رسماً بيانياً يمثل التطور المتصاعد في عدد الاصابات منذ بداية شهر أب بالاخص بعد أحداث تفجير مرفأ بيروت في 4 أب، وفقا للمعطيات الطبية حيث سيشهد لبنان ارتفاعا حادا بعدد الاصابات بعد 14 يوما، بسبب الممارسات العفوية لناحية الاختلاط الاجتماعي وعدم الاكتراث للاجراءات الوقائية من جراء الصدمة الاليمة و عدم الانتباه عند نقل الجرحى و المصابين و عدم الالتزام بالتباعد الاجتماعي مما سيدفع السلطات المعنية بعد هذا الارتفاع الملحوظ الى الاستمرار في التعبئة العامة و الإغلاق التام و الذي بدوره يزيد من حدة التراجع فيالاداء المالي و النمو الاقتصادي.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الرسم البياني رقم 1: التطور المتصاعد في عدد اصابات كورونا

المصدر: جاسم عجاقة

المطلب الرابع: المقاربة بين صفقة القرن الدولية و جريمة القرن المالية اللبنانية:

المقصد الاول: مقدمة حول جريمة القرن في تراكم الدين اللبناني:

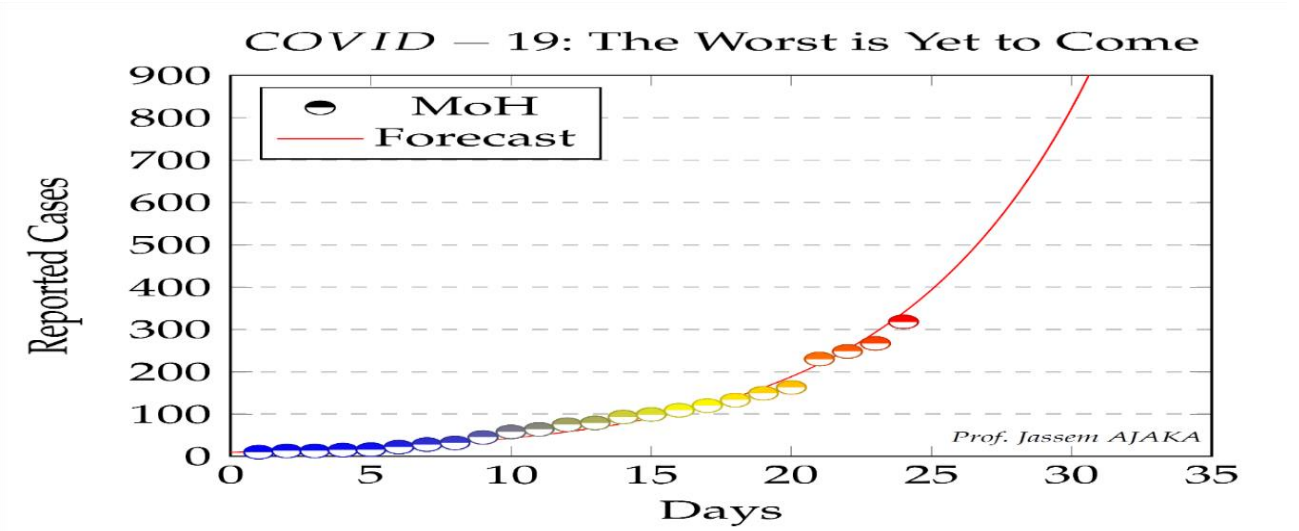

تحتاج إلى سنوات لبناء الثقة، ويمكن بثوانٍ أن تدمّرها. في لبنان، انهارت الثقة في النظام السياسي وتبعها الآن انهيار الثقة في النظام المالي والقطاع المصرفي. بدأت القصة سنة 1995 في بداية الحقبة الحريرية المالية، والتي راهنت على عملية السلام. اعتمدت نظرية الإستدانة مهما بلغ ثمنها، لأنّ الفورة بعد السلم ستمحو الدين. فشلت الرهانات. خلالها، استذاق الفريق الحاكم لعبة الفوائد. بدأ الإغرار باللبناني المقيم والمغترب بالفوائد المرتفعة، ممّا استجلب المليارات منه ومن بعض العرب. كان أكثر اللبنانيين، وبسبب ضعف الثقافة المالية يتوهّمون أنّ لبنان لم ولن يقع مالياً. هو أعجوبة. وعلى كلّ حالٍ، قال في نفسه: «ماذا يمكن أن يحصل؟ أنا أعرف مدير الفرع أو مدير البنك. الميسور كان يعرف صاحب البنك. أكيد سأعرف قبل غيري في حال نذير خطرٍ ما، وأسحب مالي من السلة الكبرى في المصارف».[15]

والملفت أنّ الراسماليين الكبار من مدراء وأصحاب البنوك، والذين يتوقّع منهم معرفة الحدّ الأدنى من علم إدارة المخاطر، وقعوا أيضاً فريسةً للطمع. فلم يستطيعوا مقاومة الإغراءات ووظّفوا الودائع في دين الدولة بحجم 200 في المئة من رأس مالهم. وما فاض بعد تمويل القطاع الخاصّ بـ55 مليار دولار أو شهادات إيداع، أودعوه في البنك المركزي، حتّى بلغت ودائعهم لديه حوالى 156 مليار دولار، منها 114 مليار دولار من ودائع الناس و42 مليار دولار تسهيلات من البنك المركزي نفسه. بفائدة 2 في المئة ليعودوا ويوظفوا أغلبها بـ 12 في المئة لديه أيضاً. خطوة غير مسبوقة أنّ بنكاً مركزياً يسلّف مصارف ثم يعود لإيداعها لديه بفارق فائدة 10

[15] حسن خليل، **للتاريخ جريمة القرن اللبنانية**، عبر الموقع الالكتروني: www.aljoumhouria.com ، 2020/2/5، العدد 512750.

في المئة، تسجّل أرباحاً لهم وخسارة له. أغلب أصحاب المصارف كانوا مطمئنين الى أنّهم بنوا علاقة ثقة مع الحاكم وسيخبرهم عند أي خطر.[16]

خلال تلك الفترة الزمنية، انتبه السياسيون الى هذه اللعبة، ودخلوا شركاء مضاربين فيها، يؤمّنون الحماية لها مقابل مليارات الدولارات يجنونها في لعبة الفوائد، ومن دون أن يستثمروا دولاراً واحداً. كان بعض السياسيين أصحاب مصارف يؤمّنون تسهيلات بالدولار بفائدة 6–7 في المئة لشركائهم الذين يحولونها الى ليرات ويودعونها بفوائد 35 – 40 في المئة، وعند الاستحقاق يسدّون القروض ويجنون الفارق حوالى 30– 32 في المئة صافٍ دون قرش واحد مخاطرة.

الطرف الرابع والمايسترو الأساسي في هذه اللعبة كان البنك المركزي. أيضاً أغرته مليارات الدولارات التي دخلت البلاد، حتّى أصبحت الودائع في فترة ما تساوي 400 في المئة من الناتج، وهي سابقة مميّزة في تاريخ الدول. هذه الودائع وكلّ النظام الريعي جعلا حاكم البنك المركزي حاكماً مضارباً مع بقية حكّام البلاد، يحمونه ويحميهم، يدلّلونه ويدلّلهم، حتّى أعمت اللعبة أبصارهم جميعاً. سلطة المركزي أوصلت طموحه إلى رئاسة الجمهورية، فوضع تحت جناحه أغلب السياسيين، كبارهم وصغارهم، 8 و14، وتحالَف مع المصارف وأصحاب المصالح. اشترى ذمم عدد غير قليل من الصحافيين والصحافة والخبراء المزيفين.

لم يتصوّر احد انّ لعبة الكراسي الموسيقية ستتوقف يوما ماً، اي دخول الودائع. عاشوا جميعهم على وهم ثقة مزيفة، وانّ نظام الـ Ponziفي لبنان ليس كغيره، وانه لن ينهار.

في 27 تموز 2009 تم نشر مقال جذاب بعنوان «مسرحية جريمة الدين العام، 56 مليار دولار». بسذاجة، كان هناك تصور انّ البلد سيهتز في اليوم التالي، لما احتواه الموضوع من تفاصيل حول منفذي المسرحية وممثليها ومنتجيها ومخرجها. بدأ الجميع يتحسس منذ سنة ونصف، فقط لأنّهم استشعروا الخطر على ودائعهم او رأسمالهم، المواطن يُذلّ بـ200 دولار فيلعن المصارف واصحابها، والمصارف تنتظر ما يرسله المركزي يومياً، فتلعن ايضاً سوء ادارته، والسياسيون يتفرّجون بعد ان حوّل اكثرهم جزءاً من امواله الى الخارج. اما بطريرك المركزي، ما زال يبشّر بسلامة الودائع، وسعر الصرف، ومتانة القطاع المصرفي، وانّه لا يخالف القوانين. لذلك يقول لا اقتطاع من الودائع ولا تغيير في سعر الصرف، بينما يبارك ويسهّل عمل الصرّافين بسعر موازٍ، ويمنع خروج الاموال، ويغضّ النظر عن خسارة 30% من المال لمن يريد تحويله الى الخارج.

انّ ما حصل في لبنان على مستوى دولة ومجتمع، مقيم ومغترب، لا سابقة له في تاريخ الامم والشعوب. لا سابقة ان يتمّ إغرار شعب بكامله بنظام ريعي لمدة 25 سنة وبفوائد منفوخة اصطناعياً، حتى اصبحت اقسى من الإدمان على المخدرات. هذا النظام المالي استدام بحماية نظام سياسي أفسد منه وفي نفس الفترة. اصبح النظامان المالي والسياسي كالحشرات المتوالدة، يتغذّى الواحد من الآخر، والعكس ايضاً. هما في حلف فولاذي لا ينكسر لأن ضعف أحد عنصريه يقضي على الآخر. بنفس المفهوم بين النظامين، استدامت ايضاً حصانة اطراف كل منهما. فالبنك المركزي والمصارف ايضاً في سيرورة واحدة، اذا عطس احدهما، اصيب الآخر بالانفلونزا، كذلك اطراف نظام المحاصصة السياسي. لم يعد احد من العارفين بخفايا الامور يصدّق خلافاتهم ولو حصلت. فأكثرية الاطراف السياسية غدت كحبات المسبحة تطقطق بعضها على بعض ولو تباعدت، لكنها تعرف انّ انقطاع الخيط يفرط السبحة كلها. هذان النظامان يزّوج لهما ويعطيهما وسائل الاعلام الخاصة او من يشترون ذمتهم الصحافية. لماذا هذه المقدمة الطويلة؟ لأنّ سرقة

[16] المصدر نفسه

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

القرن لمجتمع بكامله مستمرة. اصحاب الودائع التي تمثل للبعض جنى عمرهم لا ينامون الليل، بينما من اهدر واساء امانتهم ينامون بضمائرهم النتئة بين ايادي من يحميهم.

و فيما يلي الرسم البياني رقم2 يوضح فوائد الدين العام بالعملات الاجنبية:

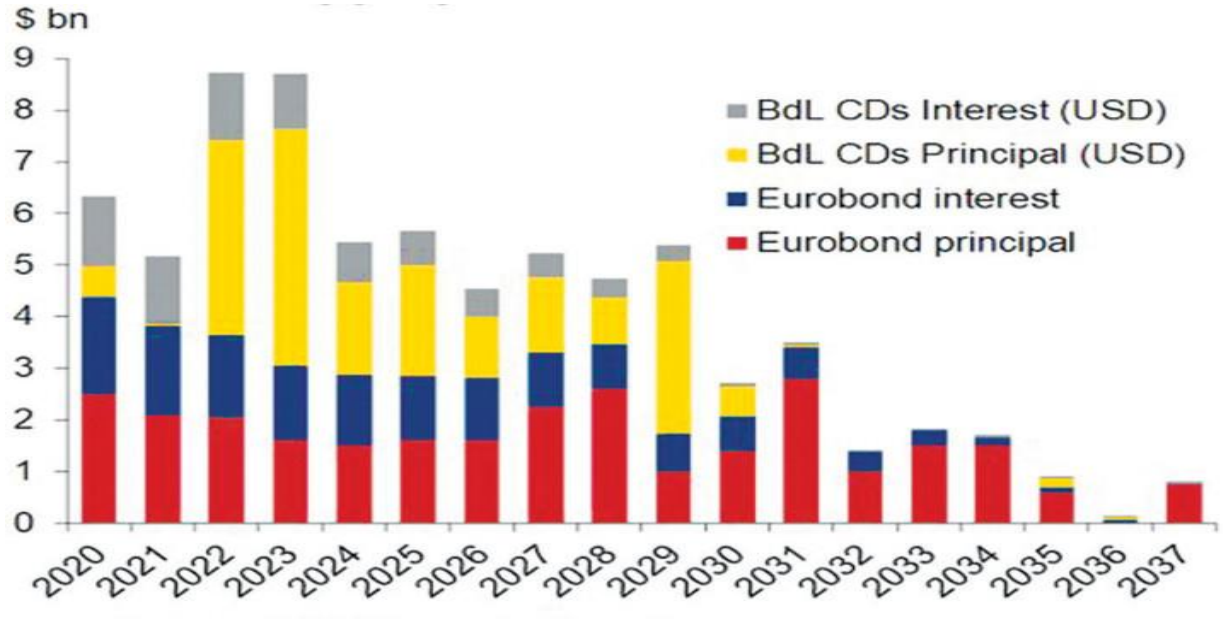

المصدر: www.bdl.com

المقصد الثاني: الحاجة التمويلية للدولة

نتيجة الانهيار الاقتصادي والقوة الشرائية سينخفض ايضاً الاستيراد بنسبة 40% على الاقل. لكن لبنان سيظل محتاجاً لاستيراد الحد الادنى من متطلبات الاستهلاك من غذاء ودواء وفيول وسيارات (ولو صغيرة) والبسة ومواد استهلاكية وقطع غيار وغيرها. وهذه لن تقل عن 14 مليار دولار. تاريخياً كان الاستيراد يُموّل من تحويلات اللبنانيين (وبعض الاجانب الذين غُرّر بهم ايضاً في نظام الفوائد)، ومن الاستثمارات المباشرة. اليوم وفي ضوء فقدان الثقة في النظام المصرفي، ستنخفض هذه التحويلات لتلبية الحاجات الحياتية الاساسية للاهل والاقارب فقط، واكثرها سيتم نقداً وليس عن طريق المصارف، ولن يكون هناك اية استثمارات مباشرة، اي سيكون العجز التجاري المقدّر 14 ملياراً (12 استيراد و2 تصدير) ممولاً من التحويلات (4 مليارات). فمن اين سيأتي تمويل الرصيد المتوقع لميزان المدفوعات (6 مليارات)؟ لا تخافوا ولا تجزعوا.. مطبعة المركزي موجودة.[17]

– **انظر الى الجدول، خلال سنة 2020** يستحق 590 مليون دولار شهادات ايداع بالدولار وفوائد مليار و100 مليون على رصيد شهادات الايداع. اي ما يقارب 1700 مليون دولار (مليار و70 مليوناً) ويستحق ايضا حوالى 2500 مليون دولار (ملياران ونصف) سندات يوروبوند، يُضاف اليها حوالى ملياري دولار فوائد على رصيد السندات المتبقية. اذن المطلوب من الدولة خلال العام الحالي حوالى (6 مليارات و200 مليون دولار).

[17] حسن خليل،مصدر سابق

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الجدول رقم2:استحقاقات الدين بالدولار في عام 2020

استحقاقات الدين بالدولار في عام 2020

3.093.727.000 دولار

	شهادات ايداع بالدولار صادرة عن مصرف لبنان	سندات دين بالدولار صادرة عن وزارة المال
19 شباط 2020	560.000.000	
26 شباط 2020	30.800.000	
9 اذار 2020		1.200.000.000
14 نيسان 2020		700.000.000
16 نيسان 2020		1.427.000
19 حزيران 2020		600.000.000
10 كانون الاول 2020	1.500.000	
	592.300.000	**2.501.427.000**

الاخطر في هذا الموضوع ان البنك المركزي (ويتصرّف انه صاحب القرار، لا وزارة المالية) ينوي دفع اصل وفوائد السندات المستحقة للاجانب، وجدولتها للمصارف اللبنانية. هذا ان حصل يندرج في تفاصيل جريمة او سرقة القرن، حيث لا يُدفع لصاحب الودائع في لبنان ويُدفع للخارج. كل دولار يتمّ دفعه هكذا يكون استنزافاً اخيراً لما تبقى من حقوق للمودعين، او حرمان الشعب اللبناني من استيراد الاساسيات لعيشه من دواء وغذاء.

– في عملية حسابية للمبالغ التي ذكرت اعلاه، يكون لبنان بحاجة الى ما لا يقل عن 22 مليار و200 مليون دولار خلال سنة 2020، منها 12,2 مليار بالدولار و10 مليار بالليرة. من اين سيأتي بهذه المبالغ؟ هنا، عليكم ان تخافوا وتجزعوا لأنّ مطبعة المركزي تؤمن الليرات، ولكن غير معروف كيف ستؤمّن الدولارات.[18]

هذه السيمفونية ادّت الى التضخم و افلاس الخزينة والمالية والمركزي والمصارف وفقدان ودائع الناس.

المقصد الثالث: الدين العام و فوائده

بما انّ البنك المركزي اصبح في حالة سلبية ولم يعد «مقرض الملاذ الاخير» lender of last resort، لا يمكن بعد الآن الا واعتباره وحده حسابية مشتركة لا تتجزأ عن حساب الدولة.

في آخر ربع من سنة 2019 انخفضت عائدات الدولة جذرياً حتى ارتفع المبلغ الذي كانت تبحث عنه للتمويل من 11000 مليار ليرة الى ما لا يقل عن 15000 مليار ليرة. اي انّ عجز الدولة في سنة 2019 لم يقلّ عن 10 مليارات دولار. هذا الرقم يجعل الدين المعلن حوالى 94 مليار دولار. يضاف اليه مترتبات على الدولة لصالح الضمان الاجتماعي، بعد ان توقفت عن تسديد اشتراكاتها، بحوالى 3 مليارات دولار (تضاف الى اجبار الضمان بالاكتتاب منذ سنة 2000 بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية بحوالى 6 مليارات ونصف دولار بدل توزيع مخاطرها عالمياً). ثم هناك استحقاق مؤسسة الكهرباء وللمقاولين والاستشفاء والاستملاك، مجموع كل هذه المبالغ يجعل دين الدولة يقارب الـ 100 مليار دولار.

بلغ خدمة الدين للدولة سنة 2019 حسب الموازنة 6,25 مليارات دولار، اما الكارثة هو انّ لا احد يحتسب دين البنك المركزي الذي هو جزء لا يتجزأ من الدولة، ولو تمتع بالاستقلالية. فحسب تقرير المركزي الصادر في 2020/1/31 بلغت ودائع المصارف لديه 114 مليار دولار، منها تقديرياً حوالى 67 ملياراً بالدولار، و47 مليار دولار بالليرة. لكن ولاجتناب ازدواجية القيد، يُحسم من هذه

[18] حسن خليل ، المصدر نفسه.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المبالغ ما يملكه المركزي من دين على الدولة المقدّر بحوالى 42 مليار دولار (5,7 مليارات دولار يوروبوند بالدولار، و 36,3 مليار دولار بالليرة). هذا التقرير مبني على اساس دين الدولة ثلثيه بالليرة، اي 66 مليار دولار بالليرة يحمل منها المركزي 55% اي 36,3 مليار دولار بالليرة، وثلثه بالدولار اي 33 ملياراً يحمل منه المركزي (5,7 مليار دولار). بالمحصلة يصبح دين المركزي مقدّراً بـ 72 مليار دولار.

وقع العديد في وهم انّه يجب عدم احتساب ديون المركزي بالليرة لأنّه قادر على الطبع كما يشاء. هذا صحيح، لو كان المركزي غير متعلق بشراسة بتثبيت سعر الصرف.

في اليابان، ودون تثبيت لسعر الصرف، يبلغ مجموع الدين على الناتج 240% أغلبه بالين الياباني، وضمن نظرية عدم احتساب الدين بالليرة، تصبح اليابان دولة غير مديونة. هذا وهم. نعم، تنخفض قيمة الدين بالليرة عند تقديمه بالدولار في حال انخفاض سعر الصرف الى حينها، يجب احتساب الدين بالليرة والدولار على الدولة وعلى المركزي في حساب واحد، وهذا ما يجعل الدين العام على لبنان حوالى 172 مليار دولار، منه 95 مليار دولار بالدولار (61 ملياراً على المركزي و43 ملياراً على الدولة) و77 ملياراً دولار بالليرة (منها 11 ملياراً بالليرة على المركزي و66 ملياراً بالليرة على الدولة) مما يدحض عدم خطورة الدين العام كون اغلبه بالليرة، بينما تبلغ قيمة الدين بالدولار حوالى 55% و45% بالليرة.

أمّا في حساب الفوائد، فلقد درجت العادة ان يتركز الانتباه على بند خدمة الدين في الموازنة الذي يعني دين الدولة والبالغ 6,25 مليارات دولار لسنة 2019، من المتوقع ان يكون الرقم الصحيح يوازي 7 مليارات دولار. لكن ما لا يحسبه أحد كونه خارج الموازنة هو ما يدفعه البنك المركزي من فوائد على ودائع المصارف او شهادات الايداع اضافة الى الخسائر التي يتكبدها من خلال إعطائه قروضاً ميسرة للمصارف بفائدة 2 % ثم يعودون لإيداعها بـ 12 % عنده. وممّا يفسّر انكشاف البنك المركزي بحوالى 67 مليار دولار هو تمويل ميزان المدفوعات ودعم القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع المعرفة والقطاع العقاري. كلّ هذا الدعم يسجّل أرباحاً عند المصارف وخسائر عند المركزي مدعومة من نظام الودائع الذي اعتبره البعض لا ينضب. كل هذه العمليات تجعل من الصعب تقدير قيمة الفوائد التي يدفعها المركزي على الودائع للمصارف لديه وعلى شهادات الايداع اضافة الى خسائره للدعم للقطاعات المذكورة. لكن لو احتسبنا تقريباً نسبة الفوائد على مجمل الودائع لديه 114 مليار دولار مع الخسائر على الدعم لاستنتجنا رقماً تقريبياً لا يقلّ عن 14 مليار دولار سنوياً. وهذا ما يفسّر ارتفاع بند ودائع المصارف سنوياً لدى المركزي .... تزداد فعلياً.

في المحصّلة، تبلغ فاتورة خدمة الدين العام المجمع للدولة والبنك المركزي ما لا يقل عن 21 مليار دولار سنويا، اكثرها يدوّر فيدفع ديون الدائنين على الدولة وديون المركزي لصالح المصارف.

رغم ذلك لا يفوّت احد الخبراء فرصة إلّا ويذكر انّ الوضع المالي والمصرفي بخير، وانّ لدى المركزي 30 مليار دولار احتياط. يجب التذكير دوماً بأنّ الاحتياط لدى جهة ما تعني ان لديها مبلغاً ما تملكه (لا يملكه طرف ثالث) تلجأ إليه في الطوارئ. هذا الاحتياط في المركزي ما هو إلّا ما تبقى من ودائع واحتياط إلزامي للمصارف تودعها لديه، وتغطية للسيولة النقدية الورقية المتداولة يومياً تبلغ الاحتياطات الالزامية للبنوك حوالى 18 مليار دولار، وتبلغ الكتلة النقدية المتداولة 8,6 مليارات دولار بالليرة قبل وصول الشحنات الاخيرة. هذا يعني انّ ما تبقى من «احتياط» ليس ملك البنك المركزي للتصرّف له ولم تكن الاحتياطات لديه يوماً ما ملكه، بل ودائع الناس ورساميل البنوك.

الغريب انّ المركزي بات يتصرف بهواجس خيالية من خلال اضفاء الجو الايجابي المزيف، وثبات سعر الصرف وصلابة «الاحتياط» لديه.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المقصد الرابع: حقيقة ملاءة المصارف وضرورة زيادة رساميلها

لطالما تفاخرت البنوك اللبنانية بأنها تتمتع بنسب ملاءة مالية ومخاطرة من الافضل في العالم، وانها كانت ذا حصانة منعت تعرّضها لأزمات سنة 2008، وانّ الدين العام في لبنان لا يهدد متانة المالية كونه في مجمله داخلي.

إنّ لعبة النظام الريعي انتهت. فالملاءة المالية تكون فعلية عندما تكون الودائع مستثمرة في ادوات مالية قابلة للتسييل، لا ان تكون ودائع لدى البنك المركزي لسنوات قادمة لا يمكن تسييلها، وبعدها يكتشف انّ هذه السيولة لم تعد موجودة سوى كأرقام دفترية. كيف يمكن لبنك يدّعي انّ نسبة السيولة لديه 37 % وهي من الاعلى في العالم، بينما هذه السيولة موجودة في المركزي ولا شفافية توضِح كيف استعملت ولأية آجال. ولو كانت هذه السيولة موجودة لدى بعض المصارف لكانت متميزة عن غيرها وخدمت زبائنها. لقد بيّنت الازمة الخانقة، او بالأحرى الانهيار الاخير، انّ كل المصارف متساوية في ذوبان سيولتها وودائع زبائنها، وانّ المصرف المغامر او الكبير لا يختلف عن المصارف المحافظة او الصغيرة، وان اكثر ارباحها التي تمثّل السيولة، ما هي الّا دفترية لدى المركزي.

والأخطر، والذي يتجنّب الجميع التطرّق له، هو هشاشة الواقع الرأسمالي للمصارف. فلا احد يتطرق حتى الآن الى تأثر الرأسمال المجمع للمصارف من خلال انخفاض اسعار اليوروبوند بحوالى الثلثين. والمعروف انّ المصارف تملك 15,14 مليار دولار منها، اي ذوبان دفتري بحوالى 9 – 10 مليار دولار ولا احد يقيّم تأثر الرأسمال بانخفاض سعر الصرف الفعلي بحوالى 35 %، لأنّ المصارف ما زالت تعتمد الرقم الدفتري 1507 اضافة، وتزداد نسبة القروض المتعثرة لتصل الى اكثر من 25 % وهي قابلة للارتفاع في ظل الانهيار الاقتصادي القائم واختفاء السيولة وعدم قدوم اموال جديدة.

هذه الامور وغيرها، تدل الى انّ المصارف كما مالية الدولة، في ازمة عميقة لن تخرج منها الا بإعادة رسملتها وليس بزيادتها فقط. وهذا للأسف لن يحصل في ظل «الدولة الفاشلة» حالياً. الثقة هي اوّل شروط استقدام الرأسمال، والثقة انفقدت وتحتاج سنوات لإعادة بنائها. حسب تقديرات الخبراء، وللحفاظ على جزء من الودائع، يحتاج القطاع المصرفي الى ما لا يقل عن 30 مليار دولار، نسبة الى حجم الودائع. المشكلة التي سيواجهها المودعون، انّ اصحاب المصارف يتصرفون وسيتصرفون وكأنّ رأسمالهم الحالي له اولوية على الودائع وهذا قد يؤدي الى خسارة الاثنين معاً. اخيراً لا بد من الطلب الى المصارف الكف عن إشاعة جو ايجابي مزيّف بهدف استعادة الاموال النقدية في المنازل.

المقصد الرابع: الانقاذ المالي عبر ضخ سيولة بالعملات الاجنبية

أصبح لبنان بحاجة الى خطة مارشال متكاملة للوقوف على رجليه مجدداً وليكون قادراً ان يتنافس في محيطه. الخطوط العريضة لهكذا خطة لن تكون تقليدية، فاليوم كما العادة استفاقت الحكومة الجديدة كما سابقاتها بالضغط لتخفيض الفوائد لتشجيع الاستثمار وما الى هناك من نظريات تقليدية. كالعادة يعتمدون إجراء ما، ولو كان صحيحاً، ولكنه يكون متأخراً.

حتى تصفير الفوائد (أي اللجوء الى الاقتصاد الاسلامي حيث تم التطرق اليها كحل جذري إبان الازمة المالية العالمية في أيلول من العام 2008عبر دراسة ماجستير حول الازمة المالية العالمية) اليوم لم يعد يجدي كون كل الفوائد الدائنة والمدينة دفترية. ما يحتاج لبنان اليوم هو ضخ سيولة كبيرة في نظامه، بدءاً برسملة المصارف مروراً بتمويل ورسملة القطاعات الانتاجية. والمطلوب مبالغ ليست يسيرة. فكما قلنا تحتاج المصارف حوالى 30 مليار دولار (قد يكون جزء صغير منها) تحويل الودائع الى اسهم، كما يحتاج لبنان الى عشرات المليارات من الدولارات، لا يمكن تقديرها عند كتابة هذا المقال، لرسملة قطاعاته الاقتصادية. تترافق هذه الخطوات لو تمّت مع اعادة هيكلية الدين لتقليص حجمه وخدمته والتخلّص من نظام الفوائد الريعي، ممّا يعيد حجم الدين متوازياً مع حجم الاقتصاد.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ومقارنة بين جريمة القرن المالية في لبنان التي تم شرح كيفيتها و صفقة القرن، يجب التذكير انّ كل المبالغ التي رصدت في صفقة القرن لإغراء كل الدول بالموافقة عليها كانت 50 مليار دولار، منها للبنان 6 مليارات فقط. فإذا كان الاغرار لهدف كهذا بعيد كل البعد عن لبنان، بهذه الضآلة، فمن أين ولماذا سيعطى لبنان حوالى 40 مليار دولار يحتاج لها للنهوض اضافة الى الحاجة السنوية بحدود 22 مليار دولار، منها 14 مليار دولار جديد و8 تدوير أرقام استحقاق وفوائد؟!.

المبحث الخامس: مرفأ بيروت و علاقته بتنفيذ صقة القرن

المقصد الاول:تفجير مرفأ بيروت خطة دولية مُحكمَة لتأسيس مشهد جديد في المنطقة:

تحتاج بعض التغييرات الكبرى إلى أحداث كبرى كما يُقال، خاصة عندما تستعصي الحلول أو تتمنع بعض الأطراف أو ترفض الشعوب ذلك، فلا بد لحظتها من إحداث صدمة مدوّية للتمكّن من كسر الجليد وتغيير المواقف والذهاب إلى طاولة المفاوضات.[19]

والانفجار الذي حصل في بيروت بغض الطرف عمّن يقف وراءه، سيُدشّن موسم هجرة تجاه لبنان، حيث ستبدأ الوفود والبعثات الدولية والإقليمية بالتوافد إليه، وسيكون ذلك أشبه بمنتدى أممي، سيتمخض عنه ربما مؤتمر دولي لمناقشة أزمته الحالية، لكنّه في واقع الأمر سيكون لبحث أوضاع المنطقة كلها، خاصة المجاورة للكيان الإسرائيلي، فالعنوان المرفوع هو إنقاذ لبنان من محنته، والهدف المقصود مناقشة تطبيق صفقة القرن (مشروع ترامب ـ كوشنير لإدخال وإدماج «إسرائيل» في المنطقة، وإنهاء القضية الفلسطينية).

لبنان، يُوصف من قبل كثيرين بأنه شرق أوسط مصغّر، كناية عن صراعاته الداخلية والتي تشبه صراعات الشرق الأوسط، ولأن صراعات المنطقة المختلفة تمارس فيه وتُختزل داخله، بمشاركة وإشراف رعاة الصراع الدوليين طبعاً.

وعليه، فإن أحداث بيروت ستكون مقدمة خطة معدّة لإعادة صياغة رؤية سياسية جديدة، يتم من خلالها فتح كل ملفات المنطقة المعقدة وخلطها، خاصة المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث يقدم مشروع صفقة القرن كمسودة أساسية، يتم من خلالها إقناع الجميع بأنها الملاذ الأخير والوحيد لمعالجة الأزمات الحاصلة والمتوقعة، كي تصبح أمراً واقعاً لا مناص منه.

فما حصل يمثل فرصة ذهبية برأي الرعاة الدوليين لإقناع الأطراف المختلفة بهذه الصفقة أو إجبارهم عليها، حيث ستُرفع عناوين براقة تتعلق بعمليات إنقاذ وتعاون وتنمية مختلفة لدول وشعوب المنطقة، ومشاريع مستقبلية واعدة.. إلخ، لكنّ الشيطان يكمن في التفاصيل، كما كمِن سابقاً، خصوصاً أن «فراغ الخوف» هو الذي يعقب الحروب والأزمات عادة، كما يقول الكاتب البريطاني روبرت فيسك، وكل ذلك سيتم في ظل عجز عربي شامل.

نعم، سنكون اليوم أمام خطة مستقبلية مُحكمة من قبل أمريكا و«إسرائيل» لتأسيس مشهد سياسي جديد للمنطقة، ستُشكل بنود صفقة القرن المعروفة ملامحه الرئيسية، فانفجار النار الذي حصل سيُولّد انفجاراً سياسياً إقليمياً لا يعرف أحدٌ مداه.

المقصد الثاني:الزحف السياسي الدبلوماسي الى بيروت وحجز المقاعد في المرحلة القادمة

إزدحمت الطائرات القادمة من كل إتجاه على مدرّجات مطار بيروت الدولي في العاصمة اللبنانية، سبقتها قرارات ومساعدات وبوارج وسفن تحمل لوازم طبّية وغير طبّية. وحدهم الخليجيون غابوا عن بيروت تاركين الساحة اللبنانية لفرنسي يواجه تمدداً تركياً، ولألماني يثبّت وجوده المعنوي، ولمصري يحمل أخوّة عربية صافية لا غير، ولعراقي كان الاسرع والأفعل بتقديم مساعدات نفطية مهمة، ولأميركي يُدوزن حساباته على أساس مستجدات الحدود الجنوبية اللبنانية، ولإيراني يرسّخ دوره في الساحة اللبنانية، ولروسي يراقب عن بُعد بعدما لمس عدم تجاوب المعنيين في بيروت بعروض المساعدات التي كان ينوي تقديمها للمؤسسة العسكرية اللبنانية، ولصيني لا

[19] خالد الروسان، **انفجار بيروت و صفقة القرن**، عبر الموقع الالكتروني:www.alroeya.com ، 5/أب/2020، العدد 2157553.

يحسب بيروت مركزاً لإهتماماته فإكتفى بتقديم مبلغ مالي زهيد نسبة إلى حجمه الإقتصادي، ولآخرين يلعبون أدواراً دبلوماسياً فولكلورية[20].

إذا، هناك تحول حصل بعد إنفجار مرفأ بيروت :العواصم الفاعلة وضعت لبنان في سلّم إهتماماتها وكسرت الجمود وتوجّهت نحو عاصمة كانت منسية خلال الأشهر الماضية تواجه أزمات إقتصادية ومالية وصحّية وسياسية من دون أدنى إهتمام خارجي بها.

قد يكون حضور الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون هو من جذب الآخرين خلفه. لكن لماذا؟ لم يعد خافياً على أحد أن السباق التركي–الفرنسي في حوض شرق المتوسط فرض على باريس التمسك بلبنان، حيث مساحة الفرنكوفونية والإرتباط "بالأم الحنون". لن تتفرّج فرنسا على تركيا التي تحاول التمدّد في لبنان، بإعتبار ان النزاع بين الإثنين يتظهّر اساساً قبالة ليبيا، وقبرص، واليونان، على مساحة بحرية مهمة بالثروات الطبيعية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

يعرف الأتراك والفرنسيون أن الولايات المتحدة الأميركية تنسحب تدريجياً من الإقليم، فيسعون لوراثة أو لملء فراغ مقبل في مناطق أساسية بالمعنى الإستراتيجي. لذا، فإن ماكرون يتفرّغ منذ أيام لدفع اللبنانيين بإتجاه تأليف حكومة وحدة وطنية، من خلال اتصالات يومية يجريها مع رؤساء دول ومسؤولين لبنانيين، تشكّل سابقة فرنسية بخطوات تزيد عما كان يفعله صديق لبنان الرئيس الفرنسي الراحل جاك شيراك.

إذا كان الهدف الفرنسي واضحاً، في ظل نيّة الأميركيين الإنسحاب من الإقليم، فماذا عن أهداف واشنطن؟ بمجرد مجيء الدبلوماسي المتمكّن ديفيد هيل الى بيروت يعني أن الهدف هو ملف ترسيم الحدود البحرية للمضي بتنفيذ صفقة القرن لخدمة إسرائيل. يريد الأميركيون إنجازاً على هذا الصعيد، لإنهاء ملف ساخن يتعلق بحليفتهم إسرائيل. يشكّل هذا الملف سر الزيارة الأميركية لبيروت الآن لا غير. الباقي عندهم تفاصيل وشكليات تدعم الموقف الفرنسي بدليل إستجابة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتمنيات ماكرون بدعم لبنان، كما بدا في اتصال زعيم البيت الأبيض برئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون، ومشاركته في المؤتمر الداعم للبنان.

بالنسبة لكل الدول الأوروبية، هناك دعم واضح لما يريده ماكرون تجاه لبنان. ايضاً إستجاب الروس مع الفرنسيين بهذا الشأن، رغم أن مسؤولاً روسياً إتصل بشخصية لبنانية عرض خلالها المساعدات الروسية لما يحتاجه لبنان عبر طائرات يومية جاهزة كي تأتي من مطار حميميم السوري إلى المطار اللبناني، لكن الشخصية اللبنانية تجاهلت العرض الروسي بشكل كامل، فإكتفت موسكو بما قدمته من مؤازرة ميدانية ودعم لوجستي ومساعدات عينية.

أمّا العرب الذين يتعاطفون مع لبنان، وارسلوا رئيس جامعتهم أحمد ابو الغيط، فبرز فيهم الدور المصري. خصوصاً ان القاهرة لا زالت تلعب دوراً ايجابياً بنّاءً تجاه بيروت وتعبّر في كل مرة عن حرصها على أمن واستقرار لبنان. بالطبع فإن جمهورية مصر العربية تخشى من أيّ دور تركي محتمل في ساحة لبنان، وهي ترصد المشروع التركي الذي ينافسها في ليبيا وفي غزّة، وبالتالي تدعم أي دور فرنسي يحدّ من طموح أنقره في لبنان وكل حوض شرق المتوسط.

وإذا كانت الصين إكتفت بدعم مالي رمزي، لأنها لم تلمس تجاوباً لبنانياً جدّياً سابقاً مع طروحاتها، ولأنها لا تريد الدخول بساحة لا مكان لها فيها، ولا نيّة ولا قرار في بكّين بشأنها، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي لاعبة أساسية فيها من خلال حلفائها، الذين يحاولون خصومهم السياسيين وحاضنتهم الدولية ممارسة الضغوط عليهم لفرض تنازلات جوهرية. من هنا تُصبح زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف مهمة جدّاً، وتكسب دلالات ومعانٍ. لكن طهران التي تواصل معها ماكرون لتسهيل اخراج الحلول اللبنانية، ستترك القرار لحلفائها، وهي تنحاز لإيجاد مخارج تحفظ لبنان من أي انزلاق هو بالغنى عنه.

[20] المصدر نفسه.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يعني كل ذلك أن العواصم الفاعلة تحث اللبنانيين على تأليف حكومة جامعة وسريعة والبدء بالإصلاحات الفورية في ظل حياد الدول الخليجية.

كل ذلك، يعني ان الصراع قائم، لكن التسويات مطروحة أيضاً، ومنها ما ينتظر مشروع الإتفاق الإيراني–الأميركي. في حال فاز ترامب، سيُجري الإتفاق مع طهران خلال شهر، كما وعد. وفي حال فاز بايدن سيكون الإتفاق إستنساخاً للإتفاق النووي السابق. في الحالتين سيحصل الإتفاق. فلننتظر ماذا يمكن ان يحصل في مساحة التحضير للتسويات الكبرى.

المقصد الثالث: تداعيات تفجير المرفأ على الاقتصاد اللبناني في ظل تنفيذ صفقة القرن

إن كارثة تفجير المرفأ حصلت ولبنان الدولة على حافة الانهيار. أزمة حكم ونظام متهالك، وأزمة اقتصادية–اجتماعية معقدة لا تساعد القوانين اللبنانية في حلها، بل هي تحتاج الى حلول جذرية تتطلب قرارات جريئة قد لا يستطيع المسؤولون اللبنانيون اجتراحها بسبب تدخلات خارجية ومنها أزمة استخراج الغاز اللبناني من البحر المتوسط.

حصل هذا، أيضاً، في سياق المواعيد الكبرى التي ترافقنا في السنوات الأخيرة، منها إصدار وعد ترامب بـ"صفقة القرن"، صفقة تسوية في فلسطين بمناسبة 100 عام على ذكرى وعد بلفور. ونية وتخطيط إردوغان للتنصل من معاهدة لوزان عام 2023 بمناسبة 100 عام على توقيعها. وعليه يحق لنا أن نتساءل، هل هناك من يخطط لتغيير استراتيجي في لبنان في ذكرى 100 عام على إعلان الانتداب الفرنسي عن "لبنان الكبير" أم إنها مصادفة!؟ وهل كانت المطالبة بعودة الانتداب الفرنسي عند زيارة الرئيس ماكرون الأخيرة الى لبنان، حلقة في هذا، أم إنها تعبير عن غضب وإحباط جزء من اللبنانيين من قدرتهم على حكم أنفسهم؟ وهل كانت مطالبة بعضهم بنظام فدرالي للبنان حلقة من هذا المخطط أم إن هؤلاء يئسوا من إمكانية العيش المشترك بين مركبات الشعب اللبناني؟ أسئلة للتفكير وقد تبقى الأجوبة عنها مفتوحة لكل الاحتمالات لفترة طويلة.

هكذا عرضت الصحافة الاسرائيلية في أبريل/نيسان 2019 مخطط خط سكة الحديد إيران–العراق–سوريا وصولاً الى بيروت تحت عنوان "الفلم الذي يقض مضاجع إسرائيل وأميركا"

قد نأخذ هذا الحدث، أيضاً، في سياق مسلسل الانفجارات، "مجهولة" الفاعلين، ضد المنشآت الإيرانية خاصة، ومحور المقاومة عامة، بما في ذلك تفجير خطير استهدف المفاعل النووي في نطنز. وهنا لا بد من التوقف قليلاً لنقول: إن من يستهدف مفاعل نطنز من دون أن يأخذ مسؤولية عن فعلته، ومن دون الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الهائلة المترتبة على ذلك، قد يستهدف مخزناً للأمونيا في مرفأ بيروت أيضاً من دون اعتبار للمخاطر المترتبة على ذلك. فمتى كان هؤلاء أخلاقيين ويراعون القيم الانسانية؟

هل نكتفي بهذه السياقات، أم نذهب إلى أبعد من ذلك، إلى سياق الصراع بين محورين اقتصاديين استراتيجيين في الشرق الأوسط، والجهود العسكرية، الدموية والمتوحشة، لخلق نظام إقليمي جديد تكون فيه لـ"إسرائيل" اليد العليا، ليس فقط للسيطرة على مصادر الطاقة وخطوط الإمداد من الشرق الأوسط ابتداء من باب المندب والموانئ اليمينة مروراً بالبحر الأحمر فإلى الموانئ الإسرائيلية، ومنها إلى أوروبا، وإنشاء محور اقتصادي وأمني وسياسي، يمر عبر البحر الأحمر إلى الموانئ الإسرائيلية فالبحر المتوسط ومنه الى أوروبا المتعطشة للغاز. بل يذهب أصحاب هذا المحور إلى أبعد من ذلك ومفاده أن نجاح محورهم يتطلب تعطيل إنشاء المحور الاقتصادي الإيراني السوري اللبناني، والذي قد تشارك فيه الصين أيضاً، والذي يصل بين إيران ولبنان ويمر من ميناء بيروت ليصل إلى أوروبا؟

في الوقت الذي يتراجع فيه المحور الأميركي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، ويعجز عن تحقيق أهدافه، ولم يبقَ الكثير من الوقت، حتى الانتخابات الأميركية، لتجديد وسائله وأدواته، ويخشى، أيضاً، من الدخول في حرب شاملة لتحقيق أهدافه الإقليمية والدولية، كان

لا بد له من استخدام أدوات استثنائية، وفي غاية الخطورة، خاصة أن الأرض الخصبة لتحقيق ذلك، تراكم الفساد في مرفأ لبنان، جاهزة للتغطية على جرائمه هذه، للتقدم نحو مرحلة ما بعد مرفأ بيروت، كما يعتقدون.

لا يملك أحد دليلاً قاطعاً لهذا السيناريو، ولكن هناك العديد من الإشارات الى ذلك، اعتماداً على المعطيات المتوافرة التي تعزز هذا التحليل ومنها هذه النماذج:

علينا أولاً، ألّا ننسى تحليق طائرات الاستطلاع الإسرائيلية المسيرة الدائم فوق لبنان، بما في ذلك ميناء بيروت، وبشكل مكثف خلال الأسبوعين الأخيرين، وتكثيف جهود الأقمار الاصطناعية الأميركية والأوروبية والإسرائيلية، لمراقبة أي تحرك للمقاومة، من الحدود الجنوبية للبنان وحتى بيروت، بما في ذلك الميناء، أو أبعد من ذلك. خاصة أن "إسرائيل" تروّج منذ سنوات بأن مرفأ بيروت يشكل ممراً لسلاح حزب الله.

قد يكون ما قاله الصحافي البارز ريتشارد سيلفرشتاين، اعتماداً على مصادر عسكرية إسرائيلية عليا، بأن "إسرائيل" هي من فجرت مخزناً في ميناء بيروت ولكنها لم تكن تعرف بتخزين هذه المواد في المخزن المجاور له وبهذا الكمية، وعليه، فقد سارعت "إسرائيل" رسمياً إلى إنكار التهمة قبل أن يوجهها إليها أحد. فهل يعقل أن يتبجح نتنياهو بمعرفة كل ما يجري في مرفأ بيروت، ولا يعرف ما يحتويه عنبر رقم 12 الذي أشار اليه بإصبعه في الصورة المشهورة في مرفأ بيروت؟

نعم يُعقل، خاصة أن التدمير الواسع لمرفأ بيروت لم يسفر عن أي انفجارات في المواقع التي حددها نتنياهو على أنها مخازن أسلحة للحزب، مما يؤكد الكذب المفضوح الذي يروج له نتنياهو وحلفاؤه .

من الإشارات الأخرى التي تعزز هذه الفرضية، هو ما نشره موقع "nazivnet" باللغة العبرية، وهو موقع أمني مقرب من نتانياهو، يوم 2 آب/أغسطس أي قبل يومين من التفجير، تحت عنوان "الرد الإسرائيلي المزلزل ضد لبنان"، إذ يقول الكاتب (مجهول الاسم): في النهاية يجب أن يكون الهدف من الحرب هو هزيمة نهائية لحزب الله والتقدم نحو السلام مع لبنان."

في اليوم التالي (5 آب/أغسطس) كتب المعلق السياسي أمير بار شالوم، تحت عنوان "الردع الإسرائيلي تعزز بدون إطلاق رصاصة واحدة"، وهي إشارةٌ إلى قوى غير إسرائيلية نفذت الهجوم، فيقول: "يفهم اللبنانيون الآن، عندما يضيفون ذلك إلى الأزمة الاقتصادية العميقة، ما هو الخطر الكامن من وجود حزب الله، وأن العنوان للاحتجاج يجب أن يوجه إلى حزب الله."

بالمقابل قد يكون الرد الإسرائيلي السريع، وبالذات من بيني غانتس وإشكنازي، قبل نتنياهو، واستعدادهم لتقديم "المساعدة الإنسانية للبنان" مع صورة للعلم اللبناني بجانب العلم الإسرائيلي، وإضاءة علم لبنان على حائط بلدية تل أبيب بشكل مستفز .

تعزيزاً لهذا الموقف امتدح الجنرال المتقاعد، أفي بنياهو، (كان قد شغل منصب مستشار لأكثر من رئيس وزراء سابقاً)، في مقالة له، (معاريف 20/8/7)، مبادرةَ إشكنازي وغانتس في الاستعداد لتقديم المساعدة الإنسانية للبنان، "لأن الهدفَ من ذلك هو دق الإسفين بين الشعب اللبناني من جهة وحزب الله من جهة أخرى". فهل كانت كل هذه الحملة الدعائية تهدف إلى تحويل الأنظار عن إمكانية اتهام "إسرائيل" بالمسؤولية عن هذه الجريمة وتفجير الصراع داخل لبنان؟ أو ربما اعتقدوا أنَّ الهدف قد تحقق وأن الطريق نحو "السلام" مع لبنان أصبحَ مُمهَّداً؟

تصريحات دولية كثيرة صدرت من جهات صحافية أخرى سياسية مسؤولة تشير الى تفجير الميناء بفعل خارجي، منها تصريح دونالد ترامب بأن جهة خارجية فجرت الميناء معتمداً على أقوال "جنرالات أميركيين كبار" ومن هنا جاء طلب الرئيس اللبناني ميشيل عون من نظيره الفرنسي ماكرون، تزويده بصور الأقمار الاصطناعية الفرنسية للحظة الانفجار، فهل سيقدم ماكرون صوراً للبنان؟ هذا ما سنتحقق منه لاحقاً.

من مجمل التصريحات التي صدرت بهذا الخصوص عما نقلته صحيفة "CIB" الروسية، والتابعة لوزارة الخارجية، من أنها تملك صوراً لأقمار اصطناعية تفيد بأن التفجير حصل بواسطة صاروخ انطلق من البحر ثم غاب عن الأقمار عند حصول الانفجار، وإنها مستعدة لتزويد لبنان بذلك.

عودة على بدء، لا يجوز اهمال أي من السناريوهات في ظل السياقات المتعددة التي ذُكرت أعلاه، مع التأكيد أن الوصول الى الحقيقة ليس بالأمر السهل في ظل تآمر دولي على المقاومة، وامتلاك أعداء لبنان قدرات تكنولوجية قادرة أن تفيد لبنان في الوصول الى الحقيقة لو أرادوا ذلك، أما المستقبل وضمان عدم تكرار الجريمة في لبنان، وأماكن أخرى من عالمنا العربي، فيتطلب محاربة الفساد والإفساد والإهمال الوظيفي، وآلية قانونية فاعلة لمحاسبة المسؤولين عن ذلك، من دون غطاء طائفي أو عشائري أو حزبي وما إلى ذلك. لأن الفساد هو الأرض الخصبة للتدخل الخارجي وخضوع الفاسد للمُفسد وضياع الحق والحقيقة.

أما الاستقلال فلا معنى له إن لم تستطع الحكومة إقامة علاقات مع أي دولة في العالم بحرية، ووفق مصلحتها الخاصة من دون خوف من عقوبات أميركية أو غيرها.

خاتمة: مصير العالم في ظل صفقات قابلة للمضاربة في بورصة المال والجشع

ختاما لا بد من العودة الى المقدمة ونسأل أهذا هو النظام العالمي الجديد الذي بشرت به "أطروحة" نهاية التاريخ؟ أم هو "نظام العالم الجديد" وعهد السيطرة المطلقة لصالح قوى الشر، لا غير؟

لا نكاد نتفاوض مع كارثة حتى نَنْصَفِعُ بأخرى أكثر إيلاماً، وما أن نقول بأن صوت الحكمة قد انتصر، ولم ينزلق "الكبار" نحو حرب إقليمية، عالمية أخرى، حتى يلوح "التنفيذ الإجرائي" لصفقة القرن، ويرعبنا الفيروس القاتل "كورونا"، في تأشير إلى الموت القادم إلينا من الشرق الأقصى.لا شيء يعلو على أخبار الموت والقتل والحرب والاحتلال، لا شيء يعلو على "البلطجة الدولية" في الهنا والهناك.

فمن يحكم هذا العالم المنفلت؟ من يدير لعبة "الروليت"؟ من يقامر بحقنا في السلام والأمن العالميين؟ من يدفع بهذا "الكون المشترك" إلى أفظع المآلات وأوسخ الاحتمالات؟ حتماً هناك مستفيدون مما يحدث ويتواصل، ألماً وموتاً وتقتيلاً، حتماً هناك مستفيدون من هذه الأزمات والكوارث والجوائح[21].

لا نميل إلى نظرية المؤامرة، التي تنبني على اعتقاد مركزي قوامه، ألا شيء يحدث بالصدفة، ولا شيء يكون كما يبدو عليه، وكل شيء مرتبط ببعض، وفقاً لما انتهى إليه مايكل باركون، ومع ذلك فما يتسارع حالياً في المشهد الدولي يوجب استدعاء هذه النظرية، طلباً للفهم، فالجاري فوق مسرح الأحداث يدفع إلى الاقتناع بأن هناك ما/من يحرك اللعبة بدهاء تام ويتلاعب بمصائر الشعوب ويشعل الحرائق وينشر الأمراض، ويفيد من حالات الالتباس والرعب واللا استقرار.

في كل أزمة يعيشها العالم، وبدل أن ننشغل بالأطراف، علينا أن ننصرف إلى التفكير في "المستفيدين"، حتى تتكشف مسارات الفهم والتأويل، فمن يفيد من بيع "مضادات الفيروسات المعلوماتية"، هو من يحتضن المتخصصين في "تصنيع" الفيروسات ذاتها، وعليه، فمن يصب الزيت على نار الحرب، هو المستفيد الأول من صفقات السلاح ومشاريع الإعمار واتفاقات الحماية التي تسبق وتلي أي أزمة عسكرية.

والأمر ذاته ينطبق على الجوائح والأوبئة، ففي السنوات القليلة الماضية، حققت شركات: "روش هولدينغ" السويسرية و"غلاكسو سميت كلاين" البريطانية و"باكستر" و"إيفر غرين" و"نوفاريكس" الأمريكية أعلى الأرباح، بحكم احتكارها لبيع الأمصال المضادة لفيروسي

[21] عبد الرحمان العطري، **من صفقة القرن الى كورونا من يقامر بمصير العالم؟**، عبر الموقع الالكتروني: www.trtarabi.com ، 2020/5/31، العدد 23855.

العدد الرابع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أنفلونزا الطيور، وأنفلونزا الخنازير، بدعم من منظمة الصحة العالمية، والتي أرغمت الدول على إبرام صفقات بالملايين، مع الشركات ذاتها، مُعتمدةً في ضغطها هذا على حملة ترعيب وهلع غير مسبوقة، حققت المطلوب منها وأكثر.

لا شيء يمنع السؤال عن دلالة الوقائع والأشياء، خصوصاً وأن التوقيت له معناه ومبناه في "زمن البلطجة الدولية"، ولا شيء يمنع من إقامة علائق ممكنة ومستحيلة، بين فيروس كورونا في الصين، والصراع الأمريكي الصيني، وصفقة القرن، و"السياسة الترمبية"، وربيع الشعوب المغتال، كل ذلك في اتصال مباشر مع شركات السلاح والأدوية والميديا، وصفقات الاستبداديات السياسية والعسكرية. ثمة خيط رفيع، لا مرئي في الغالب، يصل هذا بذاك، ويؤكد أن المقامرة بمصير العالم مستمرة، وبدم بارد.

فهل يصير، والحالة هاته، فيروس كورونا، استكمالاً للحرب الاقتصادية والسياسية ضد الصين؟ أم هو "ترهيب" جديد للعالم، للتغطية على صفقة القرن؟ أم هو "صفقة" تجارية لإنعاش مداخيل شركات الأدوية والتأمينات والخدمات الكبرى؟

إن المقامرة الجارية حالياً، تستهدف صرف الانتباه العام، عما يُحاك ضد فلسطين المحتلة، من "بلطجة دولية" تروم "تهويد" القدس، لأجل استكمال بنود صفقة القرن المقيتة، وفي الآن ذاته، تستهدف إعادة ترتيب الأوراق، على أساس الفارقية الغربية والتبعية العربية، وكذا القطبية الغربية في مقابل "الذيلية" الشرقية، ولو تعلق الأمر بقوى كبرى كالصين، فالكل يفترض فيه أن يكون دائراً في فلك "نظام العالم الجديد"، حيث لا صوت يعلو فوق صوت المال والسلاح والدواء والفيروسات والنرد ودوران لعبة الروليت.

إلى ذلك كله، ليس مطلوباً، من الدول العربية والإفريقية على وجه التحديد، إلا أن تكون "مختبراً" للفيروسات و"مطرحاً" للنفايات و"طاولة قمار" لتجريب السيناريوهات الاستبدادية وإعادة إنتاج السلطوية، من أجل مزيد من التحكم في مصائر شعوبها، عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، و"الدول الكبرى" الراعية لفسادها و"فيروساتها" والمسوقة لأمصالها ومخططاتها.

وعلى طول هذا المسار المرعب والمربك، لن يكون في مقدورنا إلا توقع، ما يصرف الانتباه عن الخطر السياسي الذي يحيق بنا، وما يبعدنا عن صفقة القرن ويغرقنا في الخطر الصحي، وما يشغلنا عن الخطر الاقتصادي، ويرعبنا بكورونا والأنفلونزا؛ فأسياد البشرية بحاجة إلى إلهائنا وترويعنا، لينعموا باغتصاب تاريخنا وهوياتنا، واستنزاف ثرواتنا وخيراتنا، وبدم بارد. ولا عجب، إنها المقامرة والبلطجة الدولية.

قائمة المصادر و المراجع:

الربيع، م ، **صراع على تقاسم لبنان في صفقة القرن الروسية الأميركية** ، مجلة المدن، العدد 55212.

الروسان، خ، **انفجار بيروت و صفقة القرن**، مجلة الرؤية، العدد 2157553.

العطري، ع، **من صفقة القرن الى كورونا من يقامر بمصير العالم؟**، موقع trtarabi الالكتروني، العدد 23855.

خليل، ح، **للتاريخ جريمة القرن اللبنانية**، جريدة الجمهورية، العدد 512750.

عبدالله، س، **كيف تؤثر المواجهة الإيرانية الأميركية المحتملة على وضع لبنان المالي**، موقع AL monitor، العدد 55318.

عجاقة، ج، **كورونا يهدد لبنان بالضرر الاقتصادي و الاجتماعي الأكبر**، موقع جاسم عجاقة الالكتروني.

عمر ، أ، **صفقة القرن وأبعادها الاقتصادية**، جريدة الاخبار، العدد 993528.

ضاهر، ع، **صفقة القرن تنطلق و لبنان يدفع الثمن الاغلى**، موقع النشرة الالكتروني، العدد 1314399.

هيثم ، ن، **لبنان و صفقة القرن**، جريدة الجمهورية، العدد 5118862.

لبنان يرفض صفقة القرن، جريدة الاخبار، العدد283389.

أزمة كورونا وطمع نتنياهو بجثة صفقة القرن ، موقع alwaght الالكتروني، العدد 175998.

لبنان على شفا كارثة مالية ، موقع beirut observer الالكتروني، العدد7932.[1]

Abstract:

Talking about the deal of the century has become the most frequent discussion in the international, regional and national councils, because of the impact of this deal on the political, economic and financial conditions of all countries that are linked to that deal, directly or indirectly, according to the American program in place to implement it. Among the countries involved in the implementation of this deal in line with the interest of the Zionist entity in view of the historical Lebanese-Israeli conflict in particular over the Palestinian issue and the recent conflict over the demarcation of the maritime borders due to the gas and oil wealth in the Lebanese territorial waters. Therefore, it was necessary to work to clarify the impact of this deal on the financial and economic conditions in Lebanon in light of the current Corona crisis and the events of the Beirut Port bombing.